الأمـم المتحـدة

S/PV.5735

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٧٣٥**

الثلاثاء، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غاياما	(الكونغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	إندونيسيا	السيدة أحمدي
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد تشافيز
	جنوب أفريقيا	السيدة كومالو
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد يانكي
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد القحطاني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

حفظ السلام والأمن الدوليين

دور مجلس الأمن في منع الصراعات وتسويتها، ولا سيما في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام ن القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكونغو لدى الأمم المتحدة (S/2007/496)

07-49193 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود في مستهل هذه الجلسة أن أعرب، بالنيابة عن المجلس، عن ترحيبي الحار بالسير جون سويرز، الممثل الدائم الجديد للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة. وأتطلع إلى العمل معه بصورة وثيقة في عمل المجلس.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

حفظ السلام والأمن الدوليين

دور مجلس الأمن في منع الصراعات وتسويتها، ولا سيما في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكونغو لدى الأمم المتحدة (S/2007/496)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الجزائر، الأرجنتين، أوغندا، البرتغال، بنن، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، سويسرا، غواتيمالا، فييت نام، كرواتيا، كندا، كينيا، ناميبيا، النرويج، هندوراس، واليابان، يطلبون فيها دعوهم إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للدعوتين الموجهتين من المجلس بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، أدعو السفير ليو ميروريس، الذي ينوب عن رئيسة الجمعية العامة، والسفير ليسلي كوجو كريستشين، الرئيس بالنيابة للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، إلى المشاركة في النظر في البند.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي الانتباه إلى الوثيقة S/2007/496، التي تتضمن نص رسالة موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكونغو لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأرحب بحضور الأمين العام، السيد بان كي - مون، في هذه الجلسة. وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أنضم إلى أعضاء مجلس الأمن اليوم في هذه المناقشة المفتوحة بشأن منع الصراعات وتسويتها، لا سيما في أفريقيا. وأشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم.

وأود أن أرحب رسميا بالسفير ريبير ممثل فرنسا والسفير سويرز ممثل المملكة المتحدة، اللذين التحقا بالمجلس والأمم المتحدة باعتبارهما ممثلين دائمين جديدين. وأنا على اقتناع بأن تجربتهما الواسعة ستسهم إسهاما قيما للغاية في جميع أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك عمل المجلس.

إنني، منذ أن توليت مهام منصبي أمينا عاما، قد أكدت بوضوح على أن تسوية أصعب الصراعات في أفريقيا تشكل أولوية قصوى في جدول أعمالي. وفي الوقت ذاته،

يمكن لزيادة الاستثمار في الوقاية أن تجنبنا تحمل ألم وتكلفة كبيرين - في دارفور، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وشمال أوغندا، والصحراء الغربية، وأماكن أخرى.

وعلينا تكريس المزيد من الموارد لمنع الصراعات. كما يجب علينا تعزيز قدرتنا على الوساطة. فلا يمكن حل الصراعات إلا من خلال التسويات السياسية.

وقد صارت الصراعات أكثر تعقيدا. وبالتالي، فإن التوصل إلى حلول مستدامة يتطلب نُهجا تتسم بقدر متزايد من التعقيد وتعدد الأوجه. ومنظومة الأمم المتحدة تسهم بالفعل إسهاما كبيرا في منع نشوب الصراعات المسلحة وتسويتها. غير أن ازدياد تعقيد الطلبات الموجهة إلينا استنفد قدرة المنظمة.

وينبغي لنا وضع نُهج جديدة. ويتعين علينا معالجة الأسباب الكامنة وراء نشوب الصراعات. وما لم نعالج الأسباب الجذرية للصراعات - ونقدم حلولا مستدامة - فسنجد أنفسنا أمام بعثات لحفظ السلام لا نهاية لها.

في عام ١٩٩٨، وضع سلفي خطة لمعالجة هذه المسائل. وسعى إلى تحديد أسباب الصراعات وتقديم توصيات لتعزيز السلام والتنمية في أفريقيا. غير أن الكثير من الأمور قد تغير منذئذ. وعما قريب، سأقدم إلى الدورة الثانية والستين للجمعية العامة تقريري عن أسباب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وسأوصي فيه بإجراء استعراض شامل لتوصيات عام ١٩٩٨. وسيشمل الاستعراض الالتزامات التي تم التعهد بها، والإجراءات المتخذة، والتقدم المحرز، والدروس المستفادة.

وفي الأشهر القليلة المقبلة، سأقدم أيضا اقتراحات لتعزيز قدرات إدارة الشؤون السياسية، بهدف زيادة الاستفادة الفعالة مما أقوم به من مساع حميدة. وأنا أؤمن بالالتزام والحوار لا بالمواجهة. فمن الأفضل الاستجابة بصورة استباقية قبل أن تتطور الأزمة بشكل كامل. وأعول على دعم المجلس ونحن نمضي قدما في هذا المسعى.

وقد بادرت إدارة الشؤون السياسية بالفعل إلى تشكيل فريق دائم من خبراء الوساطة. وهي بصدد وضع قاعدة بيانات شاملة لاتفاقات السلام والدروس المستفادة من حفظ السلام. وتبذل جهودا استباقية من أجل الوساطة في أماكن مثل السودان وشمال أوغندا.

ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تسهم بقسطها. ومرة أخرى، أشير إلى السودان، الذي تعمل فيه الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي. والهدف هو تعزيز قدراتنا الجماعية على التصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا في مجالي السلم والأمن. وباتخاذ المجلس القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) بشأن دارفور، دخلنا حقبة جديدة من حقب التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فالعملية المختلطة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عمل غير مسبوق، يعكس التزام المجتمع الدولي بإنهاء المعاناة في دارفور. وتتعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أيضا عن كثب في دفع العملية السياسية قدما للأمام في دارفور. وهنا مرة ثانية، ليس حفظ السلام سوى بداية؛ فلا بد من حل سياسي، وقد طال انتظاره أكثر مما ينبغي. وتذكّرنا مأساة دارفور بمدى المزيد الذي يلزم عمله قبل أن نكمل تحولنا عن ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية الفعالة.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأني سأقوم بزيارة السودان في أوائل أيلول/سبتمبر، في الفترة ٣-٦ من هذا الشهر. وأريد أن أذهب وأرى بنفسي الأوضاع البالغة الشدة التي ستعمل القوات في ظلها. كما أريد أن أطّلع مباشرة على محنة من تسعى لمساعدتهم.

ولعلي أؤكد من البداية أن هذه الرحلة لا تتعلق بإنجازات، بل تتعلق الزيارة بتوطيد التقدم المحرز من أجل

إرساء أسس التقدم للأمام. وأعتزم في جوبا أن أشدد على التزام الأمم المتحدة باتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب، الذي يشكل حجر الزاوية بالنسبة للسلام في السودان. كما أود أن أظهر التضامن مع زملاء لنا يعملون تحت أوضاع بالغة المشقة في الميدان.

ولا بد أن تتجاوز الوقاية في عالم اليوم مجرد الدبلوماسية. فأعتى الصراعات يحدث عندما تجتمع طائفة من العوامل؛ كأن تجتمع مشاعر التوتر بشأن المسائل المتعلقة بالهوية داخل مجتمع من المجتمعات، على سبيل المثال، مع عدم تكافؤ إمكانيات الوصول إلى الموارد السياسية والاقتصادية. وتتأثر أفريقيا بصفة خاصة من جراء تلك المشاكل، وربما يعزى ذلك إلى الطريقة التي جرى بها رسم حدودها إبان الاستعمار.

وللحيلولة دون نشوب هذه الصراعات أو لحلها، يجب علينا أن نعزز التسامح المتمثل في التنوع داخل المجتمعات. وينبغي أن تكون الحلول شاملة وممثلة قدر الإمكان. وهذا معناه إسداء المشورة بشأن الأطر الدستورية. كما أنه يعني تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ والمساعدة على تنظيم الانتخابات وبناء المؤسسات الديمقراطية. وهو يعني تدريب الشرطة ومتابعة الجهود لوقف تهريب الأسلحة. وتمد الأمم المتحدة يد المساعدة في جميع هذه المجالات، من خلال برامجها الخاصة، ومن خلال الدعم المقدم للمنظمات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي.

ويعزز منع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة كل منهما الآخر. ولهذا السبب من الأهمية بمكان أن نحرز بعض التقدم في سباقنا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا يدفعنا إلى تعزيز الجهود المبذولة للحد من الفقر المدقع ومكافحة الأمراض والعمل على تعميم التعليم الابتدائي وكفالة الاستدامة البيئية والنهوض بالمساواة بين الجنسين، كما يدفعنا إلى التعجيل ببذل هذه الجهود. وليس تمكين المرأة مجرد وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، فهو أيضا بالغ الأهمية لنشر السلام والأمن، على النحو الذي يؤكده القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن.

ومن المهم الإشارة إلى أننا سائرون على الطريق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في معظم البلدان النامية. ولكن ذلك لا ينطبق على أفريقيا. ولماذا؟ يلزمنا فكر جديد، ونُهج جديدة لانتشال أفقر دولنا من براثن الفقر. ويترتب على ذلك في بعض جوانبه التعامل مع الصراعات ومشاكل الإدارة التي تؤثر في عدد كبير جدا من البلدان الأفريقية.

ولا تقل عن ذلك أهميةً ضرورة بناء السلام في البلدان الخارجة من صراعات، بوروندي وسيراليون وغينيا بيساو وليبريا. ففي تلك وغيرها من البلدان الهشة الخارجة من صراعات، يتمثل بناء السلام في الواقع في الوقاية، لأن القصد منه هو منع الانتكاس والعودة إلى الحرب. ونحن عاكفون بالتعاون مع لجنة حفظ السلام ومجلس حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة على دعم المصالحة وبناء الثقة ووضع حد للإفلات من العقاب وتوطيد دعائم السلام.

وتشير بعض التقديرات إلى حدوث انخفاض نسبته ٤٠ في المائة في الصراعات المسلحة حول العالم منذ التسعينات. وتنسب الأبحاث التي أجريت مؤخرا الفضل في ذلك إلى التوسع في أنشطة الأمم المتحدة لصنع السلام وحفظ السلام ومنع نشوب الصراعات بصفتها عاملا رئيسيا وراء هذا الانخفاض. وهذا أمر مشجع. غير أنه غير كاف. فما برحت الصراعات العنيفة تلحق معاناة هائلة بأعداد لا تحصى من الناس، معظمهم من المدنيين، في أنحاء العالم. ومن أجل أولئك الضحايا، ومن أجل الأجيال القادمة، علينا التزام بأن نواجه التحدي المتمثل في الوقاية بمزيد من الجدية. ولا بد من وجود إرادة سياسية دولية مستمرة لتعزيز

الإجراءات الوقائية بأوسع معانيها. ولا بد من استثمار موارد كافية في المهام المتنوعة والمعقدة التي تستتبعها الوقاية.

ولديّ ثقة بأنكم ستجرون مناقشة مثمرة في هذا الموضوع الشديد الأهمية، الذي يؤدي المجلس فيه دورا لا غنى عنه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

سأعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد ليو ميروريس، الممثل الدائم لهايتي، الذي سيتكلم بالنيابة عن رئيسة الجمعية العامة.

السيد ميروريس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أدلي، نيابة عن رئيسة الجمعية العامة صاحبة السعادة السيدة هيا راشد آل خليفة، بالبيان التالي:

”يجتمع مجلس الأمن اليوم ليجري مناقشة مواضيعية عن دوره في منع نشوب الصراعات وحلها، وخاصة في أفريقيا. ويسرني أن أشارك في مناقشة اليوم بصفتي رئيسة للدورة الحادية والستين للجمعية العامة، وهي الجهاز التداولي والتمثيلي الرئيسي لصنع السياسات في الأمم المتحدة. وأود أن أشكر السيد باسكال غاياما، رئيس المجلس عن شهر آب/أغسطس، على دعوته إياي إلى مخاطبة المجلس اليوم.

”في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي شهد تجمع رؤساء الدول والحكومات في نيويورك، أكد الرؤساء أهمية منع نشوب الصراعات المسلحة وجددوا رسميا التزامهم بتعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

”وشددوا أيضا على ضرورة قيام مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام بتنسيق أنشطتهم ضمن الولايات المنوطة بكل منهم في الميثاق. ولديّ اقتناع بأنه ما زال يوجد مجال لإحراز تقدم صوب تعزيز هذا التنسيق والتعاون.

”ويمثل منع نشوب الصراع المسلح أحد المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة، ويحتل مكانا محوريا في كثير من جهود المنظمة. وقد أدرجت هذه المسألة كبند محدد في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢ وفي كل دورة منذ ذلك الحين، مما يدل على تزايد الإدراك لأهمية هذا المفهوم.

”وبإنشاء لجنة حفظ السلام في عام ٢٠٠٥، اتخذت الجمعية العامة خطوة هامة للأمام في مجال منع نشوب الصراعات. وتشكل الجهود التي تبذلها اللجنة عنصرا ضروريا في توطيد السلام ومنع الانتكاس إلى حالة الصراع. ولكن هذا لا يكفي. فنحن بحاجة إلى تعزيز قدرات الوساطة والمساعي الحميدة لدى منظومة الأمم المتحدة بكاملها. وينبغي أن نسعى لتوفير الأدوات الضرورية لكي تؤدي الأمم المتحدة هذا الدور الهام، مع احترام سيادةجميع الدول الأعضاء بشكل كامل في الوقت ذاته.

”وكما أن منع نشوب الصراعات مهمة متعددة الأبعاد تنطوي على مجموعة من التدابير السياسية والإنسانية والإنمائية وغيرها مصممة لكل سياق على حدة، يتوقف نجاح الاستراتيجية الوقائية على تعاون جهات فاعلة كثيرة ومتنوعة، منها الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني.

”ولكن في التحليل النهائي، فإن الأمر متروك لكل دولة أن تتحمل مسؤولية منع الصراعات. وقد لاحظ الأمين

العـام في تقريـره لعـام ٢٠٠٦ بـشأن منـع الـصراعات (A/60/891)، 'أن ثقافـة المنـع بـدأت تترسـخ داخـل الأمـم المتحدة' ولكن 'ما زالت توجد فجوة غير مقبولة بين القول والواقع'. وبالتالي فإن أهم الأولويات تحويل المنع إلى واقع عملي.

''وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل بتعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في هذا المجال الحيوي الذي يظل في صميم أهدافنا كمنظمة''.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد ليسلي كوجو كريستشين، الرئيس بالنيابة للجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام.

السيد كريستشين (تكلم بالانكليزية): أود بالنيابة عن لجنة بناء السلام أن أشكر رئيس مجلس الأمن على الدعوة، وسأدلي بالبيان التالي بصفتي الرئيسي بالنيابة للجنة بناء السلام.

أولا، أود أن أثني على وفد جمهورية الكونغو لتنظيم هذه المناقشة. ونرحب بحضور الأمين العام وبإحاطته الإعلامية.

إدراكا للحاجة إلى نهج منسق ومتسق ومتكامل في الجهود الدولية لبناء السلام، فإن مجلس الأمن والجمعية العامة اتخذا قرارات متزامنة لتنفيذ التوصية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) بشأن الحاجة إلى لجنة لبناء السلام لكي تعمل بوصفها آلية مؤسسية للتصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الخارجة من الصراعات. والهدف النهائي للجنة بناء السلام، وفقا لما توخته قرارات تأسيس اللجنة، هو مساعدة البلدان الخارجة من الصراعات على إرساء أسس الانتعاش وإعادة البناء في فترة ما بعد الصراع، لتمكينها من تحقيق السلام والتنمية المستدامين ومنع عودتها إلى العنف.

وإلى جانب أفرقة الخبراء والدراسات التي أجريت تحت إشراف الأمين العام على مدار السنوات الماضية، فلن يفوتني أن أقر بالجهود التي قام بها الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع الصراعات وحلها، طوال السنوات العشر الماضية. وقد أسهمت تلك الجهود في إرساء أسس إنشاء لجنة بناء السلام. وتتطلع اللجنة إلى الاستفادة من هذا المخزون الثري القائم في هذه الهيئة.

ومن الأهمية بمكان أن هذه المناقشة المفتوحة اليوم تركز على أفريقيا. ومنذ بدأت اللجنة أعمالها، فقد وجهت جل اهتمامها إلى بلدين أفريقيين، هما بوروندي وسيراليون. وأحد أكبر إنجازات اللجنة هو الإبقاء على الاهتمام الدولي بجهود بناء السلام في هذين البلدين. وقد أدى هذا بدوره إلى تعزيز الشعور بالواجب والمسؤولية لدى الأطراف الفاعلة الوطنية والمحلية ميدانيا في كفالة إحلال السلام على المدى الطويل.

وفضلا عن ذلك، ومع الدعم الكامل من حكومتي البلدين، شاركت اللجنة مع الأطراف الفاعلة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة وغيرها، المعنية ببناء السلام في هذين البلدين، في مساعدة الحكومتين على تطوير استراتيجيات متكاملة لبناء السلام. ويحدونا الأمل أنه سيكون من الممكن تعزيز الاتساق في الجهود الدولية وزيادة الموارد لدعم هذه الاستراتيجيات.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعلن الأمين العام في وقت سابق من هذا العام أنه سيخصص مبلغ ٣٥ مليون دولار لكل من بوروندي وسيراليون من صندوق بناء السلام لدعم أولويات بناء السلام في هذين البلدين.

ونود أن نعرب عن ترحيبنا بنتائج الجولة الأولى من الانتخابات وبالطريقة الحرة والشفافة التي جرت بها في سيراليون. وإذ يتوجه شعب سيراليون نحو الجولة الثانية

والنهائية للانتخابات، نأمل أن تتعزز المكاسب التي تحققت حتى الآن في الانتعاش خلال فترة ما بعد الصراع بالتعاون مع لجنة بناء السلام.

وتؤدي اللجنة أيضا دورا هاما في المساعدة على تطوير الرؤية الاستراتيجية الشاملة لعمل الأمم المتحدة في منع الصراعات وحلها عن طريق ضمان أن تأخذ تلك الاستراتيجيات في عين الاعتبار أولويات بناء السلام. ومن هذا المنطلق، فإن جهود منع الصراعات وحلها يمكنها أن تساعد على التنبؤ باحتمال العودة إلى الصراع ومنع تلك العودة.

وقد عملت اللجنة، وفقا لولايتها، على تحسين التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها من أجل تركيز الجهود على إعادة الإعمار وبناء المؤسسات الضرورية للانتعاش من الصراعات وحشد جميع الأطراف ذوي الصلة لتعبئة الموارد لبناء السلام. وفي حقيقة الأمر أن بناء السلام جزء لا يتجزأ من تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع الصراعات وحلها، ونأمل أن تتمكن اللجنة من تعزيز جهود المجتمع الدولي إلى حد كبير لمنع البلدان من العودة إلى الصراع وفقا لما نصت عليه قرارات تأسيس اللجنة.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تعزيز التعاون والمشاركة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وفي حقيقة الأمر أن إحدى المسائل التي نأمل أن نتناولها في العام القادم تتمثل في تحديد أفضل سبيل لعمل اللجنة مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك تطوير أفضل آلية مناسبة لتقديم المشورة كلما اقتضى الأمر ذلك وفقا لقرارات تأسيس اللجنة. وقد يكون مفيدا المحافظة على تفاعل منتظم بين اللجنة والمجلس، بما في ذلك المشاركة في اجتماعات مثل هذه المناقشة المفتوحة. وقد أظهرت المناقشة المفتوحة التي جرت في وقت سابق من هذا العام، خلال رئاسة الوفد الروسي، التزام المجلس بالعثور على سبل تعزيز التعاون مع لجنة بناء السلام.

إن التقرير الأول للجنة بناء السلام (S/2007/458) الذي ستجري مناقشته خلال دورة الجمعية العامة، ويعرض أيضا على مجلس الأمن للنظر فيه خلال هذا العام، سيلقي الضوء على التحديات التي واجهتها اللجنة والمكاسب التي حققتها خلال العام الأول من تأسيسها. ونأمل أن يوفر محتوى التقرير أفكارا للأخذ بها في عملية تنقيح ولاية لجنة بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود تذكير جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على مدة لا تتجاوز خمس دقائق ليتمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. وأرجو الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تقوم بتعميم النص المكتوب في القاعة وأن تدلي بنص موجز عندما تأخذ الكلمة.

السيد سويسكوم (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بحضور الأمين العام في القاعة. وأود أيضا أن أرحب بالسفير ميروريس، الذي يمثل رئيسة الجمعية العامة، وبالسفير كريستشين، الرئيس بالنيابة للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام. إنني أرحب بكم جميعا، وأشكركم أيضا، السيد الرئيس، على أخذ المبادرة لتنظيم هذه المناقشة الهامة.

إن مسؤولية حل المنازعات ومنع الصراعات، بوصفها أحد المبادئ المؤسسة للمنظمة، تقع في المقام الأول على عاتق الدولة الطرف في الصراع. ولكن تحقيق السلام يتوقف إلى حد كبير على التزامنا بهيكل الأمن الجماعي الذي شكلناه في الأمم المتحدة. وينبغي لهذا المجلس وللجمعية العامة أن يضاعفا الجهود لتسهيل نجاح التدابير التي ينص عليها

الفصل السادس من الميثاق لتسوية المنازعات بالطرق السلمية نظرا للعواقب الإنسانية التي ينطوي عليها أي صراع.

وعلى العكس مما يقوله الاقتباس الذائع الصيت، فإن الصراعات ليست بمثابة دبلوماسية بوسائل أخرى. بل على النقيض من ذلك، هي نتيجة لفشل الدبلوماسية أو الحوار عندما لا يجريان بالجدية الواجبة. وتزايد عدد بعثات السلام يمثل دليلا مقلقا على تزايد مثل ذلك الفشل. ويمكن للجمعية العامة ومجلس الأمن وينبغي لهما أن يعززا آليات منع الصراعات وحلها بالطرق السلمية.

وفي حالة أفريقيا، فإن التعاون المنظم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مدرج في جدول الأعمال. وقد تعزز دور الترتيبات الإقليمية، الذي ينص عليه الفصل الثامن من الميثاق، بفعل الاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا بين هاتين المنظمتين. فهذه الاتفاقات تشهد ظهور ثقافة منع الصراعات داخل الأمم المتحدة، التي نشأت عنها صكوك وآليات جديدة. ولكن ما زالت توجد فجوة بين الطموحات والواقع.

وكما قال الأمين العام اليوم، وكما جاء في تقريره (S/2001/574) المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة،

> ”ينبغي الشروع في اتخاذ إجراء لمنع نشوب الصراعات في أول مرحلة مبكرة ممكنة من دورة الصراع لكي تكون ناجعة إلى أقصى حد. وينبغي أن يكون من الأهداف الرئيسية لمنع نشوب الصراعات معالجة الأسباب الاجتماعية - الاقتصادية، والثقافية والبيئية والمؤسسية، والأسباب الهيكلية الأخرى العميقة الجذور التي كثيرا ما تشكل الأعراض السياسية العاجلة للصراعات“. (S/2001/574، موجز تنفيذي)

والمؤسف أن الجهود التي يبذلها مجلس الأمن بصورة أولية تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية خلال فترة ما بعد الصراعات، سواء كان ذلك من خلال البعثات المتكاملة أو من خلال لجنة بناء السلام. ولقد حان الوقت للنظر في توسيع وإعادة تصميم أو توحيد الآليات الموجودة وذلك لتعزيز الجهود الوقائية التي يبذلها المجلس.

وأخيرا، أود أن أتكلم بشكل عام عن بعض العوامل ذات الأهمية الخاصة في منع نشوب الصراعات في أفريقيا.

إنه من الهام مضاعفة الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبدون بذل جهود عملية لزيادة مشاركة المرأة بوصفها صاحبة مصلحة ومستفيدة من منع نشوب الصراعات، فإننا بذلك نقوض المساعي الحميدة لقطاع من السكان، هو غالبا ما يكون الضحية الأولى لأعمال العنف المدمرة، ويتمتع بقدر كبير من الخبرة تمكنه من المساعدة في الجهود الوقائية المبذولة لمنع نشوب الصراعات.

والعدالة كذلك عنصر أساسي للسلام والمصالحة ومنع نشوب الصراعات. لذلك نود أن نؤكد على ضرورة أن تقوم الحكومات والأطراف السياسية بتعزيز واحترام المؤسسات الضرورية لضمان سيادة القانون، فضلا عن التعاون التام مع عمل المحاكم الدولية.

وأخيرا، بالنسبة لأفريقيا بصورة خاصة، يتسم التعاون الدولي بأهمية حاسمة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها.

السيد تشافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني في الترحيب بضيوفنا اليوم، وتحديدا، بالأمين العام وسفيري هايتي وغانا الموجودين هنا لتمثيل الجمعية العامة ولجنة بناء السلام على التوالي. وأود كذلك أن أرحب بالممثلين الجديدين لفرنسا والمملكة المتحدة.

كما نعرف، تشكل المسائل الأفريقية جزءا هاما من جدول أعمالنا. ولذلك نرحب بمبادرة رئيس المجلس إلى عرض هذه المسألة على مجلس الأمن مرة أخرى، وهي مسألة علاقته مع أفريقيا، لا سيما بشأن منع نشوب الصراعات وتسويتها. فلا بد لي من توجيه مناقشتنا اليوم صوب الأسباب الجذرية للصراعات والأدوات المتاحة لمجلس الأمن بهدف التصدي لها ومنعها.

إن الفقر والإبعاد العرقي والاجتماعي والاقتصادي والديني هي الأسباب الرئيسة للعنف وعدم الاستقرار وتفكك الدول الأفريقية. والخلل الاقتصادي والنزاع على الموارد الوطنية – وهو ما تؤججه الفروق الاجتماعية والثقافية – والفساد في إدارة الشؤون العامة قد أدت إلى تآكل نسيج المجتمعات وتقويض قدرة الدول على تقديم الخدمات الأساسية وممارسة سلطتها على أراضيها. وأدى ذلك في العديد من المجتمعات إلى صراعات أهلية عنيفة ندرك جميعنا ما لها من نتائج مدمرة.

وتؤمن بيرو إذاً بأنه لا يمكن مواصلة بذل جهود وقائية فعالة إلا عن طريق الاهتمام بأكثر الاحتياجات الأساسية للسكان الأفارقة والتنمية المستدامة لاقتصاداقم على المدى البعيد. ومن الأهمية بمكان أن تحقق أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية وتبدأ في جني ثمار الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتضطلع الحكومات الأفريقية بالمسؤولية الرئيسية عن ضمان تحقيق ذلك. وتواجه أيضا المؤسسات المالية الدولية والبلدان المتبرعة الرئيسية التحدي والمسؤولية إزاء تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية بصورة متواصلة وفعالة. وينبغي لمجلس الأمن من جانبه أن يفكر في الأسباب الجذرية لنشوب الصراعات، التي أشرت إليها، في الجهود التي يبذلها وبصورة خاصة ما يتعلق منها بعمليات حفظ السلام.

وفضلا عن السلطات التي خولها الميثاق لمجلس الأمن، يتوفر للمجلس كذلك العديد من الأدوات لضمان فعالية قدرته على منع نشوب الصراعات. ويعدد القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بالتفصيل تلك الأدوات، التي تمتد من الإنذارات المبكرة التي يعرضها الأمين العام على المجلس ومتابعة مبادراته الدبلوماسية الوقائية، إلى أهمية النظر في وضع استراتيجيات وقائية فعالة وواسعة لا تتضمن قطاع الأمن فحسب، وإنما كذلك المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والحكومية وحقوق الإنسان في البلدان المتضررة من الأزمات. وينبغي لنا أيضا التركيز على ضرورة تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني لتحقيق تلك الأهداف.

وعلى الصعيد التنفيذي، يمكن الإسهام، عن طريق جعل برامج وصناديق ووكالات المنظومة تعمل مع الأجهزة التي وضعت ولاياقا في صياغة السياسات وتنفيذها. وعمليات حفظ السلام والمكاتب الخاصة، مثل التي أنشئت في ليبريا وسيراليون لتعزيز السلام، يمكنها كذلك توفير دروس مفيدة للقارة الأفريقية. وثمة أمثلة أخرى على هذا النوع من العمل يتمثل في آلية الوساطة لحل الصراعات التي أنشأها إدارة الشؤون السياسية، وأيضا في العديد من الصكوك الأخرى الخاصة بالإنذار المبكر، بما في ذلك إنشاء منصب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية.

وينبغي لهذه الصكوك، كما نص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة وكما أكدت بيرو مجددا في مناسبات مختلفة، ألا تنسينا الاتفاقات الإقليمية التي ينبغي أن تشكل بعض أكثر الأدوات فعالية المتاحة لمجلس الأمن لمنع نشوب الصراعات وحلها. وفي ذلك الصدد، نقدر قيام الاتحاد الأفريقي، خاصة مجلس السلم والأمن التابع له، بتكريس أهميتها وقيمتها. ويظهر ذلك أن البلدان الأفريقية تضطلع بدور الريادة في حل مشاكلها. وفضلا عن دورها في محاولة ضمان وضع حد للصراع المدمر في دارفور، يمكننا كذلك أن نشير إلى إسهامات أخرى قدمتها البلدان الأفريقية في الشهور

الأخيرة مثل المبادرة التي يقودها رئيس موزامبيق السابق من أجل التوصل إلى اتفاقات بين أوغندا وجيش الرب للمقاومة والجهود التي بذلها مجلس الشيوخ في الانتخابات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقوم آليات أخرى أفريقية دون إقليمية بجزء فعال في هذه المهمات. فمن الأمور الأخيرة التي حدثت الوساطة التي قام بها رئيس بوركينا فاسو بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بالصراع في كوت ديفوار وكذلك توقيع اتفاقات واغادوغو.

إن حل الصراعات – وكذلك منع نشوئها – يتطلبان أيضا اتخاذ تدابير عملية للحد من الوصول إلى الموارد التي تمكن العنف المسلح من التأصل في المجتمعات التي يدور فيها الصراع. وفي ذلك الصدد، يصبح من الضروري أن نكافح بطريقة أمضى الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، الذي يمول الحركات المسلحة، وذلك بإنفاذ صكوك التوثيق المتعلقة بالعديد من المنتوجات، مثل عملية كيمبرلي لتجارة الماس.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – الذي كان موضوع بيان رئاسي (S/PRST/2007/24) أعتمد في شهر حزيران/يونيه الماضي – هو أحد المشاكل الأخرى العديدة التي يجب معالجتها. وكلنا ثقة بأن يعزز ذلك البيان الجهود الحاسمة المبذولة لمنع الاتجار غير المشروع ومكافحته والقضاء عليه وبأن يؤدي إلى تنفيذ صك ملزم دوليا لوضع حد للحالة السائدة من الإفلات من العقوبة وتجنب تحمل المسؤولية.

وكما هو واضح، تتوفر الولايات والأدوات اللازمة لمنع نشوب الصراعات وللإسهام في حلها. ورغم ذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ التدابير العملية والفعالة التي تعالج المشاكل الجذرية المؤدية إلى نشوب الصراعات، وكذلك بذل الجهود لحل الصراعات عند نشوبها أو منعها أو التقليل من إمكانية تطور الصراعات إلى عنف واسع الانتشار. هذه هي التحديات التي يجب مواجهتها في أفريقيا بغية التغلب على الصراعات الحالية، وقبل كل شيء، حماية الأجيال القادمة من ويلات الحروب.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): نشكر الرئاسة الكونغولية على مبادرتها إلى عقد هذه المناقشة الهامة التي جاءت في أوانها، ونرحب بالأمين العام بيننا.

لقد أذن مجلسنا هذا في وقت سابق من هذا الشهر، بنشر أكبر قوة لحفظ السلام في التاريخ. وها نحن الآن بصدد الإعداد لوجود دولي متعدد الأبعاد في كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وما فتئ المجتمع الدولي يعمل جاهدا لحشد الموارد اللازمة لمواجهة الأزمة في الصومال. في غضون ذلك، هناك عدد من بعثات لحفظ السلام منتشرة في مختلف بقاع العالم بتكلفة تبلغ البلايين من دولارات الولايات المتحدة سنويا ولقد كان بالإمكان توفير جزء غير يسير من هذه النفقات لو وجدت لدينا آلية فعالة لمنع الصراعات.

ومع ذلك، فإن كل النفقات التي تتكبدها الأمم المتحدة تتضاءل إذا ما قيست بالخسائر في الأرواح والمعاناة البشرية والدمار وهي أمور كان بالإمكان تجنبها ولو جزئيا لو كان لدينا نظام جيد لمنع الصراعات. لذلك فنحن نؤيد تماما كل الجهود المبذولة، كما ذكر الأمين العام، بغية استبدال ثقافة رد الفعل في منظومة الأمم المتحدة بثقافة منع الصراعات.

لقد وضع القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) برنامجا طموحا جرى تنفيذه بشكل جزئي. ولهذا نعتقد أن مسألة منع الصراعات تتطلب المزيد من الاهتمام الجاد في ما يجري حاليا في عملية لإصلاح الأمم المتحدة على وجه العموم والأمانة العامة على وجه الخصوص. بيد أن هذا لا يعني بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة أو إدخال إجراءات بيروقراطية

جديدة بقدر ما يتطلب من الأمم المتحدة عند القيام بمهامها أن تولي عناية أكبر للأوجه المختلفة لمسألة منع الصراعات. وقد أبدى المجلس مؤخرا روحا قيادية حين ناقش مختلف المسائل المتعلقة بمنع الصراعات، من قبيل إصلاح قطاع الأمن، وأمن الطاقة وتغير المناخ، والموارد الطبيعية والصراعات.

ونحن من جانبنا، يسرنا أن نعلم المجلس بأن المناقشة التي أجريت في شباط/فبراير حول إصلاح القطاع الأمني سوف تجد امتدادا لها في أفريقيا في وقت لاحق من هذا العام وذلك بعقد حلقة دراسية إقليمية حول إصلاح القطاع الأمني في أفريقيا، يشترك في تنظيمها جنوب أفريقيا وسلوفاكيا، وذلك بمدينة كيب تاون في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونعتقد أن مثل هذه المناقشات المواضيعية ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من أعمال هيئات الأمم المتحدة الأخرى أيضا. وإضافة إلى ذلك، ثمة ضرورة لاتخاذ مزيد من الخطوات بهدف زيادة التنسيق والتعاون بين مختلف أجزاء الأمم المتحدة، على أساس تنفيذي أكبر، في ميادين تقييم المخاطر وأفضل الممارسات وتخطيط السياسات. ونعتقد، سيدي الأمين العام، أن بوسعنا الاعتماد على قيادتكم في هذا الصدد في سياق إصلاح الأمانة العامة وبذل الجهود لتحقيق التناسق في كل منظومة الأمم المتحدة.

إضافة إلى ذلك، يتضح أن ثمة حاجة إلى تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القادرة على توفير مدخلات قيمة وإنذار مبكر، اعتمادا على خبرتها ومعرفتها بالوضع الفعلي على الأرض. ومن جهة أخرى لا يمكن الاستغناء عادة عن مساهمات المنظمات الإقليمية في جهود الوساطة الهادفة إلى منع نشوب الصراعات.

وأخيرا وليس آخرا، ليس بإمكان كل هذه الجهود أن تغني عن الدور القيادي وعمل السلطات الوطنية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات. لقد وضع مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ القواعد الخاصة بالمسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. هذه المسؤولية تقع على عاتق كل دولة على حدة وتستدعي منها منع حدوث مثل هذه الجرائم باستعمال الوسائل الملائمة والضرورية.

إن سلوفاكيا تعتقد اعتقادا قويا أن خير وسيلة للقيام بهذه المسؤولية هي إدخال وتطبيق السياسات التي أظهرت فعاليتها في العديد من الدول الأخرى بما في ذلك بلدي. وتتطلب هذه السياسات الالتزام الصارم بتطبيق وتعزيز المعايير المعترف بها دوليا في مجال حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون والحكم الرشيد، بما في ذلك الإدارة الحكيمة للثروة الوطنية وإصلاح القطاع الأمني. وإن تطبيق هذه المبادئ ساهم في استقرار وتأمين قارتنا. ونعتقد بصلاحية هذه المبادئ للتطبيق في كل مكان، ولذلك نحن مقتنعون بأنها ستساعد أفريقيا على سلوك طريق السلام والاستقرار كما سبق أن ساعدت أوروبا في ذلك.

وختاما، فإن المسؤولية عن حماية السكان، حيثما يتضح أن القدرات الوطنية غير كافية لمواجهة الأخطار الماثلة، تحتم على السلطات الوطنية تحمل المسؤولية الرئيسية عن تحديد حجم الأخطار المحتملة واللجوء إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي طلبا للمساعدة.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إن الزيادة غير المسبوقة في التزامات الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام وهي زيادة يرى البعض - عن حق أو غير حق — أنها لا تراعي عامل الاستدامة - تجعل من مناقشتنا

اليوم حول منع الصراعات حدثا يجيء في أوانه تماما. وتعرب إيطاليا عن عميق امتنالها للرئاسة الكونغولية للمجلس على تعزيز هذه الأفكار اليوم كما فعلت من قبل إبان رئاستها للفريق العامل، وترحب بمشاركة الأمين العام في هذه المناقشة.

وإذ تؤيد إيطاليا بالكامل البيان الذي ستدلي به لاحقا الرئاسة البرتغالية للاتحاد الأوروبي، تود أن تضيف، بصفتنا الوطنية، بعض الملاحظات الأخرى.

هناك حدود موضوعية لعمل المجلس في ميدان منع نشوب الصراعات وهي حدود ناتجة في المقام الأول عن جدول أعماله الذي تطغى عليه الأحداث الجارية إن لم نقل حالات الطوارئ. فالمجلس كما يحلو للكثيرين في هذه القاعة تسميته هو ''رجل الإطفاء المكلف بإخماد الأزمات''.

ومع ذلك، ثمة أشياء كثيرة بوسع المجلس القيام بها في سياق الجهود الجماعية الهادفة إلى منع الصراعات.

أولا، بوسع المجلس أن يضع المبادئ التوجيهية الملائمة لعمله. وعمل المجلس لتنفيذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) ينبغي أن يقوم على الاعتراف بأن المسؤولية الرئيسية عن منع الصراعات تقع على عاتق الدول الأعضاء. وقد برهنت تجربة أفريقيا على أن الشرط الأساسي لأي عملية تغيير هو توفر الإرادة السياسية لدى جميع الفرقاء، لا سيما في البلدان الخارجة لتوها من الصراعات، وعلى المجلس أن يشجع ويؤيد الجهود التي تبذلها الأطراف الوطنية في هذا الصدد.

كذلك يجب أن يرتكز عمل المجلس على شراكة واضحة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعمل في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى تعزيز مبدأ الملكية الإقليمية بشكل فعال وهذا التعزيز من وجهة نظرنا، ينبغي أن يحقق تنمية متوازنة لقدرات الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي ضوء هذا، نستبشر خيرا بالفقرة ٧ من البلاغ المشترك الموقع عليه في أعقاب زيارتنا لأديس أبابا الذي وضع شراكتنا مع مجلس السلام والأمن التابع للإتحاد الأفريقي في إطار شامل يجمع بين منع الصراعات وبناء السلام وإعادة الإعمار. وقد أصاب البلاغ حين شدد على القيمة الاستراتيجية لتنفيذ إطار برنامج الاتحاد الأفريقي ذي السنوات العشر المعني ببناء القدرات.

وفي هذا الصدد، نشيد بأنماط التعاون الحديثة والمبتكرة مع الاتحاد الأفريقي وبالتحديد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كما نشيد بقرار المجلس بالقيام بعملية مختلطة في دارفور.

ثانيا، إن منع الصراعات يجب أن يكون ثمرة عمل جماعي لكل منظومة الأمم المتحدة، وأنتهز هذه الفرصة لأحيي الجمعية العامة لإرسائها القواعد التي تحكم عملنا المشترك ولا سيما من خلال القرار ٥٧/٣٣٧. كما أود أن أرحب هنا بمشاركة رئاستي الجمعية العامة واللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، ممثلتين بالسيد ميروريس والسيد كريستشين.

أما فيما يتعلق تحديدا بدور الأمانة العامة للأمم المتحدة، فترى إيطاليا أن على المجلس أن يعمل، بادئ ذي بدء، في تعاون وثيق مع الأمين العام الذي يريد من أعضاء المجلس كافة أن يلقوا بكامل ثقلهم ودعمهم خلف تعزيز دبلوماسية الأمم المتحدة الوقائية.

لقد كان القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) وليد الوعي بأن مساهمة الأمم المتحدة في الجوانب العملية لمنع الصراعات هي في الأساس من اختصاصات الأمين العام. ولقد استرعى الأمين العام الحالي وسلفه الأنظار مرارا إلى التناقض، بين الوعي بضرورة تعزيز قدرة الأمانة العامة في مجال الوساطة والإنذار المبكر كما حث على ذلك مؤتمر القمة العالمي

المعقود عام ٢٠٠٥ من جهة، ونقص الموارد اللازمة من الجهة الأخرى. وتؤيد إيطاليا الدعوة إلى جعل الموارد المتاحة للأمانة العامة، لا سيما إدارة الشؤون السياسية، ملائمة للاحتياجات الفعلية. وفيما يتعلق بهذه الاحتياجات، نرى أن تولى أهمية خاصة لتعزيز البعثات السياسية العاملة في مناطق الأزمات وصولا إلى دعم العملية السياسية هناك. ولنا في آخر القرارات التي اتخذت بشأن الصومال نموذج يحتذى في الاعتراف بهذه الأولوية. وفي رأينا، استنادا إلى التجربة الإيجابية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في غرب أفريقيا، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في تطبيق نهج دون إقليمي على نطاق أوسع حيال الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، والتي كثيرا ما تتجاوز الحدود الوطنية.

ثالثا، نود أن نؤكد على أهمية استغلال الإمكانات الكاملة للأدوات المتاحة بالفعل لمجلس الأمن بغية المساعدة على تعزيز المنع الفعال. وأشير في المقام الأول إلى لجنة بناء السلام، وأيضا إلى المكاتب المتكاملة للأمم المتحدة وتعريف هذا المجلس لولايات عمليات حفظ السلام.

إن التقسيمات المصطنعة داخل أسرة الأمم المتحدة تقوض فعالية جهودنا الجماعية. وإذا أردنا التغلب على هذه الانقسامات هناك حاجة إلى إحساس أوسع بملكية أنشطة الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات. والتفاعل المنتظم بين عموم الأعضاء والأمانة العامة، خاصة في المسائل المتعلقة بالمنع الطويل الأجل لنشوب الصراعات، ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره مكملا ضروريا للحوار القائم بين إدارة الشؤون السياسية ومجلس الأمن. وسيكون هذا التفاعل حاسما في تعزيز الثقة والتعاون بين مختلف هيئات الأمم المتحدة المنخرطة في منع نشوب الصراعات، وهو ما يعطي الأمانة العامة ولاية أقوى وأكثر مصداقية للقيام بأنشطتها في الميدان.

في الختام، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن ثقة بلدي بأن مناقشة اليوم ومتابعتها ستسهمان، من منظور مجلس الأمن، في وضع استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات، استنادا إلى الجهود المتزامنة لجميع هيئات الأمم المتحدة.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تود الولايات المتحدة أن تشكر جمهورية الكونغو لإثارة القضية الهامة المتمثلة في دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات وتسويتها، خاصة في أفريقيا. ونتفق معكم، سيدي الأمين العام، ومعكم سيدي الرئيس، على أن الأمم المتحدة، وخاصة هذا المجلس، يمكنها بل ويجب عليها أن تعزز قدراتها لمنع نشوب الصراعات، خاصة في القارة الأفريقية.

وحتى تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية في منع نشوب الصراعات في أفريقيا، يجب على مجلس الأمن أن يعمل بشكل أكثر تعاونا وأكثر فعالية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، تنضم الولايات المتحدة إلى الأعضاء الآخرين في هذا المجلس في الترحيب بالأحكام الواردة في البلاغ المشترك الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للإتحاد الأفريقي الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والذي يدعو إلى إقامة علاقة أقوى بين الهيئتين.

ووفقا للبنك الدولي، عانت ١٦ بلدا من أفقر ٢٠ بلدا في العالم من حروب كبرى في السنوات الـ ١٥ الماضية. في المتوسط، أربعة من كل عشرة بلدان خارجة من الحرب ترتد إلى الصراع في السنوات الخمس الأولى من السلم. وتؤيد حكومتي منع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا من خلال مجموعة متنوعة من البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف.

كما أُعلن في مجموعة الثمانية عام ٢٠٠٤، تم إطلاق مبادرة عمليات السلام العالمية لمعالجة التفاوت بين الطلب

المستمر على القوات المدربة لحفظ السلام وعدم توافرها بالقدر الكافي، لا سيما لبعثات أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٥، تولت هذه المبادرة تدريب وتجهيز ٠٠٠ ٢٧ عسكري من ٣٧ بلدا للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن المتوقع أن يزداد ذلك العدد إلى ٠٠٠ ٧٥ بحلول نهاية هذا العام. وتدعم الولايات المتحدة أربعة من المراكز الأحد عشر التابعة للمبادرة والمخصصة للتدريب على عمليات السلام في أفريقيا – في غانا وكينيا ومالي ونيجيريا.

وقد أسهم نظام دعم النقل والدعم اللوجيستي التابع للمبادرة بمبلغ ١١,٥ مليون دولار في عامي ٢٠٠٥–٢٠٠٦، خُصص ٥ ملايين دولار منها لبناء أجزاء من ٣٤ معسكر قاعدة في دارفور. وفي عام ٢٠٠٧، خصصت الولايات المتحدة ٣٢ مليون دولار لذلك النظام من أجل دعم مبادراته ومنها ١٢ مليون دولار في صورة معدات قُدمت إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، و ٦,٨ مليون دولار لتدريب وتجهيز القوات الأوغندية الداعمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، و ٦ ملايين دولار لدعم الانتشار النيجيري في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

والبرنامج السالف للمبادرة، وهو برنامج التدريب والمساعدة لعمليات الطوارئ الأفريقية، وفر التدريب والمعدات غير الفتاكة لأكثر من ٠٠٠ ٥٢ جندي حفظ سلام من جيوش شركائنا الأفارقة حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٧. ويساهم هؤلاء الشركاء الآن، أو ساهموا، في عدد من عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

وانطلاقا من إدراك أن التنمية الاقتصادية عنصر حاسم في منع نشوب الصراعات وتسويتها، أقر كونغرس الولايات المتحدة قانون النمو والفرص الأفريقية في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠. ويقدم هذا القانون حوافز ملموسة للبلدان الأفريقية حتى تواصل جهودها لفتح اقتصاداتها وبناء أسواق حرة. ولقد أصبحت الآن ٣٨ دولة من دول جنوب الصحراء الـ ٤٨ مؤهلة للدعم بموجب قانون النمو والفرص الأفريقية. ونتيجة لذلك، ازداد التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ١٧ في المائة عام ٢٠٠٦ وحده، حيث بلغت قيمته تقريبا ٧١,٣ مليار دولار، مع نمو صادرات الولايات المتحدة إلى المنطقة، ولكن ربما الأهم هو نمو واردات الولايات المتحدة منها.

وفي عام ٢٠٠٤، أنشأ الرئيس بوش مكتب منسق إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار لتسخير مجمل مهارات وموارد الولايات المتحدة في تحويل الصراعات.

وكما توضح هذه القائمة الجزئية، لدينا برامج هامة يجري تنفيذها. وما نحتاجه الآن بوضوح هو زيادة فعالية التنسيق بين جهودنا وجهود الحكومات الأخرى ومجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومن خلال تعزيز هذا التنسيق، سنكون جميعا في وضع أفضل للمساعدة على منع نشوب الصراعات قبل أن تبدأ ومساعدة الدول الخارجة من الصراعات حتى لا يتكرر عنف الماضي.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أمثل المملكة المتحدة في هذا المجلس وفي الأمم المتحدة، وأنا ممتن لكم، سيدي، على عبارات ترحيبكم الطيبة، وعلى عبارات الأمين العام، الذي يلقى حضوره هنا اليوم ترحيبا كبيرا.

كما أود أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم، سيدي الرئيس، على اختياركم لمنع نشوب الصراعات لهذه المناقشة. ونرحب بالبيان الرئاسي الذي سيتم اعتماده والذي آمل أن يُعتمد في ختام هذه الجلسة، وأؤيد أيضا البيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذه المناقشة.

يبدأ ميثاق الأمم المتحدة بالتعبير عن تصميمنا الجماعي على ”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات

الحرب...''. ولكن سجلنا في العقود الستة التي مرت على اعتماد الميثاق هو سجل مختلط.

في أوروبا الغربية، التي مزقتها الحرب مرتين في النصف الأول من القرن الماضي، القاعدة الآن هي السلام والتعاون لحسن الحظ. أما أفريقيا، محور نقاشنا اليوم، فقد شهدت صراعات في العقود الأخيرة أكثر من أية قارة أخرى. ولقد شهدنا بوادر أمل – وهي انتهاء بعض الصراعات المروعة في السنوات الأخيرة في غرب ووسط أفريقيا، وإقامة الاتحاد الأفريقي، باعتباره كيانا سياسيا وأمنيا، والذي هو دليل على وحدة الهدف الأفريقي. لكن في كل أنحاء القارة ذكريات الحرب والكلفة البشرية والمادية للصراعات واضحة تماما للعيان.

أثناء إعدادي لتولي هذا المنصب سافرت إلى السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وتنزانيا. ورأيت الجهد الدولي المبذول لمساعدة البلدان المتورطة في صراعات، أو التي تتعامل مع صراعات على حدودها. ويُبذل حاليا جهد هائل، تقوده الأمم المتحدة، وهناك العديد من القصص الجيدة التي تستحق أن تُروى. وأثني، سيدي الأمين العام، على ما قلته بشأن السودان، ونرحب ترحيبا حارا بزيارتكم له الأسبوع المقبل من أجل دفع جهودنا السلمية في ذلك البلد.

وترحب حكومتي بالتزام الدول الأفريقية ببذل جهود أكبر لمنع نشوب الصراعات في المقام الأول، وكذلك لتسويتها. إن حل التراع الطويل الأمد بين نيجيريا والكاميرون على شبه جزيرة باكاسي هو نموذج. ونحن بحاجة إلى المزيد من مثل هذه النجاحات.

وأود أن أسلط الضوء على معلمين بارزين في العامين الماضيين، واللذين يجب أن نبني عليهما. الأول هو اتخاذ اجتماع قمة مجلس الأمن للقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥).

وهذا النص الطموح يدعو إلى رصد منتظم للمناطق التي تواجه خطر الصراع ويحدد مجموعة العناصر التي ينبغي أن تكون جزءاً من نهج شامل، بحيث لا يقتصر على المسائل الأمنية والسياسية، بل يشمل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، ومسائل الحكم وحقوق الإنسان. ويؤكد كذلك على أهمية اعتماد نهج إقليمي.

والمعلم الثاني – كما أشار زميلانا من إيطاليا والولايات المتحدة – هو الاتفاق في حزيران/يونيه من العام الحالي بين هذا المجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يحدد التزامنا المشترك ببناء علاقة أقوى وأكثر تنظيماً، بما في ذلك في مجال منع نشوب الصراع.

لدينا إذاً الإطار المؤسسي، ولدينا الإرادة السياسية المعلنة لتحسين جهودنا لمنع نشوب الصراع. وأشيد هنا بعمل وفدكم، سيدي الرئيس، في قيادة عمل الفريق العامل التابع للمجلس بخصوص هذه المسألة.

ولكن، كيف يمكننا، عملياً، إحراز تقدم فيما يتعلق بمنع الصراع؟ أعتقد أن هناك مجالات ثلاثة للنشاط.

أولاً، علينا أن نشارك وبشكل مؤثر قبل أن تتحول المشاكل إلى صراعات بوقت طويل. وهذا يعني أن يكون المجلس مستعداً لمناقشة الأوضاع في المناطق والبلدان التي تواجه المشاكل، والعمل في شراكة مع الأمين العام، والمساعدة على الحيلولة دون تحولها إلى صراعات مسلحة، لا أن يكتفي بمجرد مواجهة الحروب حالما تنشب، وهو ما يحدث الآن. وهذا يتطلب زيادة قدرة الأمانة العامة، مثلما طالب اجتماع القمة العالمي، كما يتطلب توفر القدرة على التحليل السياسي وتقييم الصراع، واتباع نهج أكثر تنسيقاً من خلال منظومة الأمم المتحدة كيما يكون لدينا إنذار مبكر بتفاقم مشكلة ما. وهذا يعني كذلك أن تقدم الأمانة

العامة إلى مجلس الأمن مزيداً من الإحاطات الإعلامية الدورية بشأن أولويات منع نشوب الصراع في عالم اليوم.

ثانياً، لا بد من تعزيز المشاركة لمنع نشوب الصراع بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما تلك الموجودة في أفريقيا. وعلينا أن ندعم الجهود الأفريقية، بينما يعكف الاتحاد الأفريقي على بناء أنظمته وقدرته على صنع القرارات، من خلال تقاسم أفضل الممارسات والمعارف. ولا بد من تحقيق الاستفادة الكاملة من الاجتماعات السنوية التي تعقد بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لمناقشة أولويات منع نشوب الصراعات، ويمكن أن يتم ذلك من خلال جعل منع نشوب الصراع بنداً دائماً في جدول أعمال تلك الاجتماعات. وينبغي تنسيق جهود وساطة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وعلى مبعوثينا أن يعملوا معاً، مثلما يفعل يان إلياسون وسالم أحمد سالم في دارفور.

ثالثاً، هناك ذلك البعد الأوسع، الذي أشار إليه الأمين العام إشارة بليغة في ملاحظاته الاستهلالية. فقد اتفقنا جميعاً في عام ٢٠٠٥ على أن التنمية والأمن وحقوق الإنسان كلها مترابطة ويعزز كل منها الآخر.

ومن أجل السلام المستدام، نحتاج إلى بث الروح مرة أخرى في الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مثلما ذكر رئيس وزرائنا هنا في ٣١ تموز/يوليه. ونحن بحاجة إلى التصرف بفعالية أكبر في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان والإقصاء الاجتماعي، وهما من الأمور الكامنة في جذور الصراعات، والتأكد من مساءلة من يرتكبون انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. وإلاَّ، فكيف يمكن للبلدان أن تنهي صراعات الماضي بدون العدالة أو إعادة الحقوق أو المصالحة في نهاية الأمر؟

نحتاج أيضاً إلى تشجيع الحكم السليم والمشاركة السياسية الكاملة، ليس في أفريقيا فحسب، بل في الشرق الأوسط ومناطق أخرى. والتقدم على كل هذه الجبهات سيشجع على التعايش السلمي والمصالحة بين البلدان وفيما بينها، على حد سواء. وحكومة بلادي ملتزمة بأداء دورها، وأنا شخصياً لن أدخر جهداً خلال فترة عملي في هذا المجلس من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف.

السيد يانكي (غانا) (تكلم بالانكليزية): يسرنا نحن أيضاً أن نرحب بالأمين العام والسفير ليو ميروريس، الذي يمثل الجمعية العامة. ونشكرهما على بيانيهما. كما نود أن نثني على وفد جمهورية الكونغو لتنظيم هذه المناقشة بشأن منع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا. وهذا الموضوع، في رأي وفدي، ما زال يمثل تحدياً كبيراً في جدول الأعمال من أجل السلام في أفريقيا. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى وفد الكونغو على إعداد وثيقة مفاهيمية استشرافية للغاية ذات منظور شامل، ليس تجاه مسألة السلام فحسب، ولكن من خلال تشديدها على ضرورة البناء على المبادرات والآليات المؤسسية القائمة تعزيزاً للسلام في قارتنا.

ومن الأهمية بمكان أن نشدد على أن الدول الأفريقية تتولى على نحو متزايد ملكية عملية معالجة مسائل السلام والصراع التي تؤثر عليها. وخلال العقد الماضي، أحرز تقدم لا بأس به في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا من خلال عمليات السلام في موزامبيق وسيراليون ومالي وليبريا وكوت ديفوار، إلى جانب بناء قدرات أفريقيا على إدارة الصراعات من خلال الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ومن خلال إطار هيكل الأمن الأفريقي، ولا سيما مجلس السلم والأمن، أنشأ الاتحاد الأفريقي آلية متكاملة وشاملة توفر الإنذار المبكر بشأن الحالات المتفجرة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القانون المؤسسي للاتحاد الأفريقي يلزم أعضاءه بعدد من المبادئ الديمقراطية، بما في ذلك رفض التغيير غير الدستوري للحكومات. وتمثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أداة أخرى لمعالجة مسائل الحكم التي تعد من الأسباب الجذرية الرئيسية لمعظم الصراعات في أفريقيا. وتدلل هذه المبادرات وغيرها بوضوح على تصميم البلدان الأفريقية والتزامها باللجوء إلى الحلول الأفريقية الداخلية في التعامل مع الأزمات في المنطقة.

وهذه التطورات تتسق مع الموقف الذي حدده الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/60/891، حيث يلاحظ عن حق أن الطابع المتعدد لجهود منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات يعني أنه لا يمكن لدولة أو منظمة واحدة أن تعمل وحدها.

وبالرغم من أن الاتحاد الأفريقي عازم على أن يضطلع بدور ريادي في صون السلم والأمن في أفريقيا، إلا أنه يسعى إلى القيام بذلك الدور بشراكة وثيقة مع الأمم المتحدة بصفة خاصة، ومع المجتمع الدولي عموماً. ويتضح هذا في المبادرات العديدة التي اتخذتها البلدان الأفريقية نفسها ومنظمات غير أفريقية على حد سواء، بما في ذلك الشركاء على المستوى الثنائي، لتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي ومنظمات دون إقليمية أخرى. وكان أبرز تلك المبادرات اعتماد الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ برنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، الذي تلاه في العام الماضي الإعلان بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويعبر البرنامج والإعلان عن التزامنا المشترك بإيجاد سبل أكثر فعالية لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا. وتعمل الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي أيضاً من أجل تطوير قوة احتياطية قادرة على الانتشار السريع.

ومؤخراً، التزم مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال اجتماعهما في أديس أبابا بإقامة علاقة أقوى وأكثر تنسيقاً في مجالات منع نشوب الصراع وإدارة الصراعات وتسويتها وحفظ السلام وبناء السلام. وبهذا الإطار الجديد للتعاون، ينتظر أن تتحقق دينامية جديدة في العلاقات الشاملة بين المنظمتين.

وتهدف خطة العمل الأفريقية لمجموعة الثمانية، في جملة أهداف أخرى، إلى دعم جهود البلدان الأفريقية والأمم المتحدة لتنظيم أنشطة سماسرة وتجار الأسلحة على نحو أفضل، ووقف التدفق غير المشروع للأسلحة إلى أفريقيا وفي داخلها. وقد أسهم الشركاء الثنائيون، مثل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرها بطرق مختلفة في دعم أفريقيا وتعزيز قدراتها للتعامل مع الصراعات المعقدة التي تواجهها القارة.

والهدف النهائي من كل هذه الجهود، في اعتقادي، هو تطوير هيكل جديد للسلام والأمن يمكن أن يسهم في منع نشوب الصراع وصون السلام الدائم في القارة. ولكن، كما يقر الأمين العام في تقريره، ما زالت هناك فجوة غير مقبولة بين الأقوال وواقع الأمر في مجال منع الصراعات، وأن المجتمع الدولي كثيراً ما ينفق أموالاً طائلة في مكافحة حرائق كان يمكن إخمادها من خلال العمل الوقائي. وجزء صغير من الثمانية عشر بليون دولار التي أشار إليها تقرير الأمين العام كان يمكن إنفاقها على العمل الوقائي الأكثر فعالية ونجاعة.

إن ملاحظة الأمين العام، مع مجموعة استراتيجيات تسوية الصراع التي تم تجربتها على مر السنين، ينبغي أن تدفعنا إلى التساؤل عن سبب عدم تحقيق جهودنا للنتائج المنشودة. ويكمن جزء من الإجابة على هذا التساؤل في

غياب الإرادة السياسية، وجزء آخر في غياب الالتزام بمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

ولكي يجدد مجلس الأمن بشكل صحيح دوره ويعزز قدرته على الإسهام بصورة فعالة في منع نشوب الصراعات في أفريقيا وتسويتها، لا بد من إيلاء اهتمام كبير للأسباب الدفينة لتلك الصراعات في المقام الأول. ويتصل بذلك مسألة أي المشاكل التي ينبغي للمجلس مناقشتها وأيها التي ينبغي له ألاّ يناقشها.

ومما هو مسلم به على نطاق واسع أن معظم الصراعات المسلحة في أفريقيا تنشأ عن حالات انهيار الحكم والضعف الاقتصادي المزمن وأثرها المزعزع في عملية إضفاء الديمقراطية، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ومن هنا فإن مسائل التنمية المستدامة والشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة محورية ليس لدعم السلام والاستقرار فحسب ولكن أيضا في منع تحول التوتر إلى العنف.

ومجلس الأمن، بوصفه الجهاز الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين، يجب أن يكون بالضرورة معنيا بهذه المسائل بوصفها مسائل ذات أهمية استراتيجية لولايته. ولذلك، حان الوقت لأن يعيد المجلس تعريف علاقته بالأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وهي الأجهزة التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن بعض المشاكل التي تسبب انتشار الصراعات في أفريقيا.

ومن الناحية الأخرى، يعتقد وفد بلدي بأن المجلس يمكنه أن يمارس تقديره الضروري على نحو متبصر حينما يصبح من الضروري النظر في التهديدات الوشيكة للسلام في الظروف غير العادية. ويجب على المجلس أن يكون واعيا بنفس القدر بالتحديات الناشئة – خصوصا في مجال البيئة – وهي التحديات التي لها آثار بعيدة المدى في السلام والأمن الدوليين في المستقبل المنظور.

وفي كل هذه الجهود فإن الحكومات الأفريقية مدينة لبلدانها ومواطنيها بمسؤولية حماية الحياة والممتلكات. يجب عليها أن تبرهن على إرادتها السياسية، وأن تفي، بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، بحصتها من المسؤوليات.

وختاما، يجب علينا أن نقبل بأننا جميعا في ذلك معا. وعدم الاستقرار في أفريقيا له آثار عالمية، نظرا إلى أنه يمكنه أن يوجد مناطق الفوضى التي يمكن أن يستغلها المجرمون والإرهابيون. ودون زيادة الاستثمار في الوقاية من الصراع لن تحقق أفريقيا الإسراع النشيط بالتنمية التي ينشدها أهلها. والاستثمار في التنمية هو بحد ذاته استثمار في السلام والأمن.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نود في البداية أن نعرب عن تقديرنا للرئاسة الكونغولية على تنظيم هذه الجلسة الهامة. ونود أيضا أن نرحب بالأمين العام وأن نشكره على تأييده الثابت لأفريقيا. ونعتقد بأن هذه الرحلة إلى السودان تأتي في الوقت المناسب تماما، في الوقت الذي نحتاج فيه إلى دفعة لنكون موقنين من أن أهل دارفور ليسوا منسيين. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالسفير ميروريس، ممثل مكتب رئيس الجمعية العامة والسفير كريستشين في تجسده الآخر، ممثلا للجنة بناء السلام.

وتجري هذه المناقشة بعد الزيارة التي قام بها مؤخرا مجلس الأمن للأمم المتحدة لأديس أبابا لإجراء المشاورات مع الاتحاد الأفريقي بشأن استراتيجيات مشتركة للتصدي لصراعات جارية في أفريقيا. وخلال جلسة العمل التاريخية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تم تقديم اقتراحات ملموسة فيما يتعلق بوجوه التعاون النامي في مجال الوقاية من الصراع وحفظ السلام على المستويين المؤسسي والعملي. ولا يمكن لمداولاتنا اليوم سوى زيادة تعزيز استجابة المجتمع الدولي لجعل السلام مستداما في أفريقيا، وحقا في أماكن أخرى من العالم.

ولا يمكن التصدي للوقاية من الصراع بمعزل عن عوامل أخرى. ومسائل الوقاية من الصراع وحل الصراع وحفظ السلام مرتبطة ارتباطا لا تنفصم عراه بالسلام والاستقرار والحكم السليم وتعميق الديمقراطية، ويمكن للجميع أن يساهموا في جهود ملموسة صوب تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

والصراعات في بلد واحد يمكنها أن تزعزع البلدان المجاورة، ما تكون له عواقب مدمرة. ولذلك، من الحيوي البناء على العمليات الوطنية وتنفيذ استراتيجيات إقليمية لمكافحة التحديات من قبيل الجريمة عبر الحدود الوطنية، والاتجار بالمخدرات والبشر وانتشار الأسلحة الصغيرة. وما فتئت جنوب أفريقيا ترحب بجهود الحكومات الوطنية، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في التصدي للتحديات المتمثلة في الوقاية من الصراع بطريقة ذات مغزى. ومن المهم مواصلة زيادة تطوير وتسخير الاستراتيجيات التي تتناول الوقاية من الصراع ابتغاء التوصل إلى نتائج ملموسة ومرئية. وبعبارة أخرى، لا يمكن إحلال السلام دون التنمية المستدامة والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

وقبل عقد من الزمان تقريبا نشر الأمين العام السابق كوفي عنان تقريرا شاملا عن أسباب الصراع والنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وأكد التقرير على أسباب منها العوامل التالية المساهمة في زعزعة الاستقرار في القارة الأفريقية: التركات التاريخية – أي الحدود التي خلفها الاستعمار، والتركات السياسية والعلاقات التجارية المقامة في ظل الحكم الاستعماري؛ وتأييد النظم التسلطية خلال عهد الحرب الباردة؛ والعوامل الداخلية من قبيل طبيعة تشاطر السلطة وإضفاء الطابع السياسي على الانتماء العرقي؛ والعوامل الخارجية – أي المصلحة الاقتصادية والتنافس على الموارد وزعزعة الدول المجاورة وآثار اقتصادات الحرب. ودعا الأمين العام السابق الأمم المتحدة إلى اعتماد استراتيجية للوقاية بدلا من الاعتماد على استجابة الرد الاعتيادية للصراع. وسقنا الحجة بأن تلك الاستراتيجية تستدعي القيام بتركيز إنمائي أكثر شمولا في التصدي للأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك تناول الأسباب الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية والبيئية والمؤسسية وغيرها من الأسباب البنيوية للصراع، بدلا من الاكتفاء بتناول أعراضه.

ونُشر تقريران آخران عن الوقاية من الصراعات المسلحة، في سنة ٢٠٠١، وتقرير مرحلي عن الوقاية من الصراعات المسلحة، في سنة ٢٠٠٦. وتضمنت توصيات كثيرة تتعلق بكيفية حشد الأمم المتحدة على نحو جماعي لقدر أكبر من التماسك والتركيز للوقاية من الصراع.

ومع ذلك تبقى أفريقيا في مواجهة الصراعات التي يؤججها التخلف والفقر والجوع وانعدام الديمقراطية والظلم والتطرف الديني والجهل المطبق. ولذلك يبدو أن من الواضح أن من الواجب القيام بإعادة تقييم لكيفية إسهام الأمم المتحدة في الوقاية من الصراع، مع مراعاة التجربة العملية المكتسبة خلال سنوات كثيرة من حل الصراعات في أفريقيا. والدور النشيط الذي أداه الاتحاد الأفريقي ولا يزال يؤديه في الوقاية من الصراعات وحلها في أفريقيا مصدر نفع كبير في تكملة جهود الأمم المتحدة.

وإنشاء مجلس السلم والأمن؛ والقوة الاحتياطية الأفريقية؛ ونظام الإنذار المبكر؛ وبرلمان عموم أفريقيا؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ والشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا؛ وآلية الاتحاد الأفريقي لاستعراض الأقران – كل هذه قطعت شوطا طويلا في تحسين الأمن وأيضا في إيجاد الظروف المستمرة للاستقرار السياسي والحكم السديد والتنمية الاقتصادية.

وللأمم المتحدة الآن أن تستعمل سلطتها في تحقيق الائتلاف لجمع كل الجهود العالمية من أجل إيجاد عالم أفضل

وأكثر أمنا لجميع مواطني العالم. ونحن جميعا نتشاطر المسؤولية عن ضمان أن ترقى الأمم المتحدة إلى التوقعات في تعزيز البنى الإقليمية والقارية لتكملة المبادرات العالمية في الوقاية من الصراعات. وفي القيام بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الوقاية من الصراعات وحلها أتاح لنا الوفد الكونغولي فرصة مناقشة السبل لتحسين الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تتصدى لمسألة الوقاية من الصراعات على نحو متسق ومنسق. ونعتقد بأن مشروع البيان الرئاسي المعروض أمامنا يضع أساسا طيبا لذلك الجهد، ونحن نؤيده.

السيد القحطاني (قطر): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم شخصيا وإلى وفدكم الدائم، بالتقدير لجهودكم المبذولة خلال ترؤسكم لمجلس الأمن هذا الشهر، ولاختياركم الموفق مناقشة هذا الموضوع الهام، المتعلق بدور مجلس الأمن في منع الصراعات وتسويتها ولا سيما في أفريقيا.

وكنا نتمنى أن تتسم مناقشتنا لهذا الموضوع بشكل أوسع وأشمل حول دور مجلس الأمن في منع الصراعات بشكل عام لأن هناك صراعات عديدة في العالم ولا نرى دورا لمجلس الأمن في منعها وتسويتها بشكل فعال. ومنها على سبيل المثال الصراعات القائمة في الشرق الأوسط. ولكننا لحسن الحظ سنناقش هذه المسألة صباح الغد.

منذ عامين، اتخذ قادة الدول الأعضاء في مجلس الأمن، القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، المتعلق بكيفية تعزيز فعالية دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات، لا سيما في أفريقيا. وهو يتضمن ترتيبات وقائية هامة وكذلك ترتيبات لإدارة الصراعات الناشئة بالفعل تمهيدا لحلها. ونود أن نعرب عن اهتمامنا في المقام الأول بالجانب الوقائي لمنع الصراعات، وليس فقط التعامل مع الصراعات القائمة بالفعل.

وهنا نستذكر الأهمية البالغة لتحليل الدروس المستفادة من التجارب السابقة، للصراعات لا سيما تلك التي عصفت بدول القارة الأفريقية. فلقد كانت تقارير الأمانة العامة خلال سنوات عديدة مضت، تحذر من الصراعات في دول معينة وإمكانية انتقالها إلى الدول الأخرى. ونحن نتساءل عن سبب انتشار تلك الصراعات. فهل لم تؤخذ تلك التحذيرات مأخذ الجد؟ أم هل وقفت الموارد عائقا دون مواجهة تلك التحديات؟ أم هل أخطأنا في عدم معالجة الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة بأنواعها العديدة، كانتشار الأمية والفساد الاقتصادي وأخطاء السياسات الداخلية، وغياب الشفافية والمصداقية في أنظمة الحكم، وعدم الحرص على سيادة القانون وقلة الوعي بحقوق الإنسان، وأيضا الاتجار غير المشروع بالأسلحة، خاصة الأسلحة الصغيرة والخفيفة المنتشرة في أفريقيا، ودور الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في تأجيج الصراعات في ظل نهب تلك الموارد، خاصة إلى خارج أفريقيا؟.

يجب أن يتبلور التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لا سيما مع الاتحاد الأفريقي، في أمور صيانة السلم والأمن الدوليين، للتغلب على التحديات المسببة للصراعات في أفريقيا، وخاصة بعد صدور البلاغ المشترك للتعاون بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، خلال زيارة بعثة مجلس الأمن الدولي إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه الماضي. وقبل ذلك كان البيان الصادر في تشرين الأول/نوفمبر لعام ٢٠٠٦ في أديس أبابا، ومذكرة التفاهم المبرمة مطلع هذا العام بين المنظمتين حول شراكة العشر سنوات. ولكي يتم تنفيذ تلك البلاغات ومذكرة التفاهم نأمل مستقبلا أن تصدر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأخرى الإقليمية ودون الإقليمية في

إطار الفصل الثامن من الميثاق لتأكيد الأقوال بالأفعال، وذلك كما قالت رئيسة الجمعية العامة في بيانها هذا الصباح؛ والاعتراف بأن هناك فعلا شراكة حقيقية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى ولا سيما الاتحاد الأفريقي. كما يجب ألا تتردد الأمم المتحدة في تسخير خبرتها ومواردها لدعم الترتيبات الإقليمية التي قام بها ويقوم بها الاتحاد الأفريقي على سبيل المثال والتي تستحق منا كل التقدير، كبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور، بالسودان، وبعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال، التي حالت الأسباب السياسية والمالية دون تقديم الدعم الكافي لها عند اعتماد القرار الأخير المتعلق بالصومال ١٧٧٢ (٢٠٠٧).

وكذلك يجب دعم دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي ساهمت في إنشاء نظام فعال للأمن الجماعي على المستوى دون الإقليمي من خلال عضويتها في اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، التي قامت منذ إنشائها عام ١٩٩٢ بدور في الدبلوماسية الوقائية لمنع التراعات، وغيرها الكثير من الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية المشار إليها في البيان الرئاسي المعروض علينا، والذي نشكر وفد الكونغو على التقدم به وندعمه بدورنا. كما يجب تشجيع دول البحيرات الكبرى الأفريقية على إقرار وتنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية للتعاون بين تلك الدول، المعتمد على مستوى القمة في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

إن تلك الترتيبات والآليات هي جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن الجماعي الدولي التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي يجب الاعتراف الحقيقي بأهمية هذه الترتيبات وتعزيزها باعتبارها جزءا هاما من آليات حفظ السلم والأمن الدوليين التي يجب دعمها ماليا ولوجستيا من قبل الأمم المتحدة عند الاقتضاء.

إن ما يمكن أن نقوله، على سبيل المثال لا الحصر، وعلى أساس ما تبين لنا خلال بعثة مجلس الأمن الأخيرة في حزيران/يونيه الماضي إلى القارة الأفريقية، إن هناك مسائل هامة لا يتم الالتفات إليها بشكل كاف. وهي تتطلب من مجلس الأمن تصحيح المسار المتعلق بتناولها ليتسم أسلوب عملنا في منع الصراعات وحلها في أفريقيا بالتوازن والمهنية، ولكي لا ينصرف الاهتمام إلى التركيز فقط على موضوعات بحد ذاتها ولأسباب لا تخدم المبادئ المهنية لحفظ السلم والأمن الدوليين والمساواة بين الدول. فيجب، على سبيل المثال، الالتفات بجدية إلى التحديات الأمنية العابرة للحدود بين دول كثيرة في القارة الأفريقية، وإلى الأوضاع الإنسانية السيئة وانتهاكات حقوق الإنسان والصراعات الإثنية في بعض الدول الأفريقية، وخاصة في غرب أفريقيا، التي تعثر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مرارا عند محاولة زيارتها للوقوف على الحالة الإنسانية هناك. وبالتالي، إذا أردنا أن نعمل بشكل جدي لمنع الصراعات في أفريقيا وحلها، يجب أن تكون منهجية العمل وخاصة في مجلس الأمن، هي التعامل مع سائر قضايا القارة الأفريقية بشفافية وعدالة وإنصاف، مع تأكيدنا على أهمية الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

ولا بد كذلك أن ينظر إلى مسألة حماية الأطفال كجانب هام في أي استراتيجية شاملة للوقاية من الصراعات، وألا يقتصر عمل مجلس الأمن في هذه المسألة على النظر في أوضاع الأطفال المتأثرين بالصراعات القائمة بالفعل. بل لا بد أن تشمل برامج الحماية خططا لمواجهة انخفاض معدلات التعليم في المراحل التعليمية الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، التي تعتبر الأداة الأولى وراء انحراف العديد من الأطفال والشباب وراء الأطراف المتنازعة في أي صراع.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بمبادرة وفد جمهورية الكونغو لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن منع الصراعات وتسويتها، لا سيما في أفريقيا.

يضطلع مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويرتهن التنفيذ الفعال لهذه الولاية النبيلة بثقة ودعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتنسيق وتعاون المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن جهوده الذاتية الحثيثة لاستكشاف حلول جديدة.

ويود الوفد الصيني تناول النقاط الأربع التالية بشأن الموضوع المعروض على المجلس اليوم.

أولا، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للدبلوماسية الوقائية، كما أشير إلى ذلك بصورة صائبة في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من وفد جمهورية الكونغو، المؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/496). وعلى الرغم من تأكيد مجلس الأمن، في مناسبات عديدة، على عزمه تعزيز فعالية جهود الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات المسلحة ووضع استراتيجية فعالة وشاملة معنية بمنع نشوب الصراعات، يظل التقدم المحرز في العمل في هذا المجال غير مرض. والسبب الأساسي في ذلك هو أن التوجه صوب تسوية الصراعات بدلا من منع نشوبها لم تتم بعد معالجته بشكل فعال.

وفي السنوات الخمس الماضية، أنفقت الأمم المتحدة ما يزيد عن ١٨ بليون دولار في عمليات لحفظ السلام. ولو بذل مزيد من الجهود الفعالة في مجال منع نشوب الصراعات، لأنفق أقل من ذلك بكثير ولأنقذ عدد أكبر من الأرواح من آفة الصراعات. وبالتالي، من الهام أن نلتزم تماما بوضع جميع الأفكار المتعلقة بمنع نشوب الصراعات موضع التنفيذ.

ثانيا، ينبغي تشجيع المزيد من الإصلاح والإبداع. ومنذ نشأة الأمم المتحدة قبل ستين سنة، بذلت جهودا حثيثة وحققت إنجازات تم الاعتراف بها على نطاق واسع في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها. غير أنه ينبغي للمجلس، بالنظر إلى ما يواجهه اليوم من صراعات مسلحة ذات أشكال ومظاهر مختلفة، أن يتكيف مع تغير الظروف ويوجِد حلولا مناسبة بشكل أفضل للحالات الراهنة.

ولدى معالجة الصراعات المحلية في بلد من البلدان، لابد من التفعيل التام للدور النشط الذي تضطلع به حكومة البلد المعني. ويتمثل الهدف العام للمجلس في هذا المجال في مساعدة الحكومة الوطنية على تحقيق الاستقرار الاجتماعي. وفي حالة الأزمات المفاجئة، تزداد أهمية ملاءمة إجراءات مجلس الأمن مع الخلفية والبيئة اللتين تحددان شكل الأزمة، وتدخله في الوقت المناسب بغية حلها بشكل فعال.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمعالجة المشاكل من حيث الفروع والجذور على حد سواء. من خلال وضع نهج متكامل يتناول الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للصراعات. وأسباب الصراعات المسلحة في القارة الأفريقية متعددة، يتصل معظمها بالفقر وانتشار الأسلحة. ولن نتمكن من الانتقال التدريجي من أداء دور تفاعلي كرجال المطافئ وكسب مزيد من التأييد لمسعى منع نشوب الصراعات، وبالتالي، تحسين فعالية جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلا بمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

ثالثا، ينبغي زيادة تعزيز التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومن المسلّم به على نطاق واسع أن الاتحاد الأفريقي اضطلع في السنوات الأخيرة بدور متزايد الأهمية في مواجهة الصراعات في المنطقة الأفريقية نيابة عن المجتمع الدولي، وأسهم إسهامات قيمة في صون السلم والأمن العالميين. وباعتبار الاتحاد الأفريقي تجسيدا لرغبة البلدان الأفريقية في تحقيق الوحدة والاكتفاء الذاتي، فقد مُنح امتيازا سياسيا، ومعنويا، وجغرافيا فريدا في معالجة مسألة منع الصراعات وتسويتها في أفريقيا.

وينبغي لمجلس الأمن مواصلة تعزيز تعاونه مع الاتحاد الأفريقي ومجلس السلام والأمن التابع له، مع الاستخدام الكامل لآليته الإقليمية المعنية بالإنذار المبكر وقدرته في مجال حفظ السلام، وتقديم مختلف أشكال المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي لمساعدته على تعزيز بناء قدراته. وفي الوقت الراهن، تشكل المسائل المتعلقة بأفريقيا أكثر من ٦٠ في المائة من المسائل المدرجة في جدول الأعمال العادي للمجلس الذي يتناول مشاكل بؤر التوتر الإقليمية. وبالتالي، فمن خلال تقديم المجلس المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، فهو يحسِّن أيضا قدرته الذاتية على معالجة الشؤون الدولية بصورة عامة. وينبغي للمجلس إيلاء المزيد من الاهتمام لعمله في هذا المجال.

وأخيرا، يجب بذل المزيد من الجهود بغية الاستخدام الكامل للموارد في إطار منظومة الأمم المتحدة والتفعيل التام لما يبذله الأمين العام من مساع حميدة. وينبغي وضع نهج متعددة المسارات - لمواجهة المشاكل في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية - بغية منع نشوب الصراعات وتسويتها. وبالنظر إلى ما لمجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام، والجمعية العامة من خبرة وتجربة كبيرتين في ميادين اختصاصها، فينبغي لها أن تشكل القدوة للمجتمع الدولي عن طريق تعزيز الاتصال وتبادل المعلومات والدروس المستفادة لتعويض أوجه النقص لديها من أجل بذل جهود منسقة.

وفي السنوات الأخيرة، أثمرت جهود الأمين العام وممثليه للمشاركة الفعالة في تسوية الصراعات الإقليمية من خلال مساعيهم الحميدة على الصعيد الدولي نتائج ملحوظة. ولدى قيامهم بذلك، استفادوا إلى حد كبير من ثقة ودعم مجلس الأمن. وفي المستقبل، ينبغي لمجلس الأمن مواصلة دعم دور الأمين العام في هذا المجال من خلال وسائل وسبل مختلفة.

السيد فربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي، في إطار الدور الذي تضطلعون به باعتباركم رئيس مجلس الأمن، على مبادرتكم لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشان منع الصراعات وتسويتها، لا سيما في أفريقيا - التي تمثل، كما تعلمون، منطقة عزيزة على قلوبنا بصورة خاصة. وقد رحبنا بمشاركة الأمين العام في مستهل مناقشتنا، ونرحب الآن بحضور مساعدة الأمين العام الموجودة معنا لمواصلة هذا العمل الهام جدا.

تؤيد بلجيكا تماما البيان الذي سيلقيه بعد قليل زميلنا البرتغالي باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد على نحو خاص ما أدلي به من تعليقات بشأن دور المحكمة الجنائية الدولية في منع استخدام القوة، فضلا عن أهمية دور المرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها.

ونرحب بزيادة الاهتمام بمنع الصراعات في مختلف أجهزة الأمم المتحدة لا سيما في مجلس الأمن. ومن مسؤولية جميع أجزاء الأمم المتحدة التفكير في كيفية تعزيز ثقافة المنع هذه التي أشار إليها الأمين العام في تقريره للسنة الماضية (A/60/891).

ونرحب بمواصلة مجلس الأمن العمل الذي بدأ بموجب القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥). ويشدد ذلك القرار على أهمية توثيق التعاون بين الأمم المتحدة من جهة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من جهة أخرى، في جميع مراحل إدارة الصراع. وخلال المناقشة المفتوحة التي عقدت في آذار/مارس الماضي بشأن هذا الموضوع (الجلسة ٥٦٤٩)، قلنا إن التعاون، والتنسيق، والقدرة ثلاثة مفاهيم أساسية تحدد نجاح أي جهد مشترك بين المجلس والمنظمات الإقليمية.

وتدافع بلجيكا عن وضع نهج عملي وتجريبي في هذا المضمار. وفي هذا السياق، نرحب بنشر بيان مشترك لمجلس الأمن والاتحاد الأفريقي خلال الجلسة المشتركة التي عقدت

في ١٦ حزيران/يونيه في أديس أبابا. ونود التأكيد بصورة خاصة على قرار عقد جلسة، مرة في السنة على الأقل، بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وكما أشار زميلي ممثل بيرو بالفعل، ينبغي أن تمثل مواصلة المناقشة التي بدأت خلال المناقشات العامة التي أجريت في حزيران/يونيه الماضي بشأن الموارد الطبيعية والصراع أحد العناصر الأخرى في الجهود التي يبذلها مجلس الأمن في مجال منع نشوب الصراعات. وقد لاحظ المجلس في البيان الرئاسي الذي اعتمده آنذاك الدور الذي يمكن أن تؤديه الموارد الطبيعية في حالات الصراع المسلح وما بعد انتهاء الصراع. فالموارد الطبيعية كما ندرك جميعا يمكن أن تشكل عامل زعزعة للاستقرار. ومن هنا تأتي ضرورة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية، لا من حيث التنمية فحسب، وإنما أيضا من حيث السلام والأمن ومنع نشوب الصراع.

وإذن فما الذي يمكن لمجلس الأمن أن يفعله وما الذي ينبغي أن يفعله؟ لا يمكن أن يسعى المجلس بطبيعة الحال لممارسة نوع من الإشراف على المبادرات القائمة التي لا تقع ضمن دائرة اختصاصه مباشرة، كعملية كيمبرلي ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ولكن لهذه المبادرات تأثيرا فعليا على السلام والأمن الدوليين، وهما المسؤوليتان الرئيسيتان لمجلس الأمن. وينبغي تعزيز الجهود التي يبذلها المجلس بالفعل فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، من خلال لجان الجزاءات في جملة طرق أخرى، وزيادة التناسق في تلك الجهود. وينبغي للمجلس أن يفكر في مرحلة مبكرة من إدارته للصراعات فيما إذا كان من الملائم أن يتعامل مع البعد المتعلق بالموارد الطبيعية. ويمكن تعزيز الآلية المتمثلة في فريق الخبراء عن طريق إنشاء مركز دائم للخبرة الفنية داخل الأمانة العامة، على أن يكون ذلك دون إلقاء عبء إضافي على كاهل الهياكل القائمة.

السيد شيرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعرب الوفد الروسي عن ترحيبه بمشاركة الأمين العام بان كي – مون في جلسة اليوم، ولا سيما أنها تنعقد عشية قيامه برحلته إلى أفريقيا.

ونرى أن مبادرة الرئيس بدعوة مجلس الأمن إلى تناول مسألة منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها مبادرة هامة كما أنها جيدة التوقيت.

وقد قامت الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام والاتحاد الأفريقي في الآونة الأخيرة بعمل هام لتحديد أسباب الصراع في أفريقيا. ذلك أن حل تلك الصراعات ينطوي بصفة خاصة على اجتياز المشاكل السياسية والاجتماعية الاقتصادية القديمة المعروفة، التي تتفاقم بفعل التحديات والأخطار الجديدة. ولا شك أن الدول الأفريقية ذاتها يجب أن تضطلع بالدور الرئيسي في حل تلك المشاكل. ولدى زملائنا الأفريقيين الرغبة بالفعل، كما أظهرت التجارب، في أن يفعلوا ذلك. ولا يتجلى ذلك فقط في التدابير التي تتخذها الدول الأفريقية ذاتها للتغلب على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية والإصلاحات في مجالات الإدارة وتعزيز الديمقراطية والقانون والنظام والنظم القضائية وإنشاء قوات مسلحة ديمقراطية؛ إنما يثبته أيضا المسار الذي اختطته الدول الأفريقية لتعزيز التعاون الإقليمي بين البلدان الأفريقية، مما يكفل منصة مشتركة لحل جماعي للمشاكل الرئيسية التي تواجه أفريقيا ولتعزيز السلام والاستقرار والأمن في القارة ولزيادة قدرات أفريقيا على حفظ السلام ولمكافحة الأمراض المعدية ولتحسين الأوضاع البيئية في أفريقيا. ونرى أن طريق العمل التي رسمته الدول الأفريقية جدير بالدعم، بالنظر إلى الترابط بين أسباب الصراع في هذه القارة.

وكما يدرك المجلس، ليس ثمة طريقة سريعة أو ميسورة لمجابهة التحديات الكبرى القائمة في مجال منع نشوب الصراع. ويجب أن يضطلع أصدقاء أفريقيا، والأفريقيون

أنفسهم، بجهود مشتركة متعددة الجوانب ومضنية لكسر الحلقة المفرغة التي يولّد فيها نقص التنمية مشاكل اجتماعية تزيد بدورها من حدة عدم الاستقرار السياسي والعسكري، مما يؤدي إلى الصراع ويدمر في نهاية المطاف برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن دواعي سرورنا أن نأتي إلى جلسة اليوم ببعض نتائج إيجابية. وقد أعطانا الأمين العام اليوم بعض معلومات تبعث على التفاؤل بقوله إن عدد الصراعات في أفريقيا قد انخفض مؤخرا. ومن العناصر الإيجابية الأخرى الحوار العملي البنّاء بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في تسوية حالات الأزمات الحادة، وهو حوار يجري بصورة منتظمة. ونرى أن الاتفاقات القائمة بين هاتين الهيئتين، ولا سيما اتفاق أديس أبابا في ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ والبيان المشترك الصادر في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الذي صدر خلال بعثة المجلس إلى أفريقيا، من شأنهما تعزيز أساس ذلك التفاعل وتحديد مسار للعمل على المدى البعيد. كما نؤيد الاقتراح بدعوة المجلس إلى أن ينظر من جديد في بعض الطرق للمضي في تنفيذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، بعد أن يقدم الأمين العام تقريره عن هذه المسألة.

وينبغي أن أشير أيضا إلى الزيادة الظاهرة في الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية ذاتها في مجال منع نشوب الصراعات وحلها في القارة، خاصة من خلال عمل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا يبين استعداد أفريقيا وقدرتها على النهوض بمسؤولية حل مشاكلها. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى عنصر هام آخر، هو أن مواصلة تطوير آليات الإنذار المبكر، التي أشير إليها مرارا اليوم، يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع تعزيز آليات التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الدوليين، ولا سيما مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية. وفي رأينا أن النجاح في تحديد هذه الصراعات مبكرا سيتوقف على مدى الشمول في تنفيذنا لنظام الإنذار المبكر وعلى مدى حرصنا على مراعاة خصائص كل من حالات الصراع.

ونتفق مع الأمين العام في رأيه من أن الاستثمار في القدرات اللوجستية والاستخباراتية لمنع نشوب الصراعات وتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال التوسط في الصراعات والتحليل السياسي لتقييم حالات الصراع سيفيد المجتمع الدولي فائدة جمة، لأنه سيسهم في خفض عدد الصراعات في أفريقيا.

ولا شك أنه بدون التوصل إلى حل طويل الأمد حقا للصراعات المحلية لن يتسنى ضمان أن تحقق أفريقيا بالفعل تنمية مستدامة قوية واندماجا كاملا في الاقتصاد العالمي.

ويجب أن يكون من المكونات الرئيسية في استراتيجية تعزيز السلام إنشاء بنية أمنية فعالة لعموم أفريقيا ترمي في الوقت ذاته إلى منع نشوب الصراعات وحلها وإلى إيجاد حل شامل لقضايا إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

ويجب أن يفعل المجتمع الدولي كل ما بوسعه ليكفل التفعيل الكامل لآليات منع نشوب الصراعات وحلها التي أنشأها الاتحاد الأفريقي والمناطق دون الإقليمية بالقارة.

ونرى أيضا أننا يجب أن نفعل المزيد لتفعيل أحكام الفصل الثامن من الميثاق، وتشجيع المنظمات الإقليمية على اتخاذ خطوات استباقية في مجالي الدبلوماسية الوقائية والحل السلمي للنزاعات. ويستتبع هذا بصفة خاصة الاستمرار في ممارسة عمليات حفظ السلام الأفريقية بدعم من المجلس وتقديم المساعدة لإنشاء قوات أفريقية للنشر السريع ونظم للإنذار المبكر. وفي هذا الصدد، يجب علينا بالطبع أن نحترم الاختصاصات التي حددها الميثاق للمجلس فيما يتعلق بإنشاء عمليات حفظ السلام التي تشمل ولاياتها استخدام القوة.

وسوف تواصل روسيا تقديم كل مساعدة ممكنة لحل مشاكل البلدان الأفريقية، التي ترتبط معها بروابط صداقة وشراكة تقليدية. وقد كانت أفريقيا، وما زالت، محور تركيز على سبيل الأولوية. وقد سررنا كثيرا بملاحظة الدور المتزايد الذي تؤديه الدول الأفريقية في الشؤون العالمية ومساهماتها في تعزيز النهج متعدد الأطراف إزاء حل أكثر مشاكل العصر.

وختاما، أود الإشارة إلى أن الوفد الروسي يؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي أعده الرئيس فيما يتعلق ببند جدول أعمال اليوم.

وفي رأينا تتضمن هذه الوثيقة أحكاما رئيسية تشكل برنامج عمل للمجتمع الدولي في إطار جهوده لصون السلم والأمن ولتعزيز دور الأمم المتحدة في منع الصراعات في أفريقيا وحلها.

السيدة أصمدي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين بالتقدم بالشكر إليكم على أخذ المبادرة بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول هذا الموضوع الهام. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، والسيد ميروريس الذي تكلم بالنيابة عن رئيسة الجمعية العامة، والسيد كريستشين، الرئيس بالنيابة للجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام، وأن أرحب بنائبة الأمين العام، السيدة ميغيرو، في المجلس.

إن منع الصراعات في أفريقيا وحلها شاغل أساسي لمجلس الأمن وهو جزء هام من أعماله لصون السلم والأمن الدوليين. وتعاون المجلس المؤسسي والعملي مع الاتحاد الأفريقي في هذا المجال يستمر في التطور، ويتجه اليوم نحو شراكة أقوى. ونحن نرحب بهذا التطور.

هناك خمس نقاط رئيسية يستند إليها منظور إندونيسيا حيال هذه المسألة.

النقطة الأولى هي أن الصراعات في أفريقيا تتغير من حيث عددها وطبيعتها. فالصراعات التي بدت مستعصية قبل خمس أو عشر سنوات يتم حلها الآن، وبخاصة في منطقة البحيرات الكبرى وفي غرب أفريقيا. ولكن هناك مشاكل صعبة أخرى ما زالت مستمرة في الصومال والصحراء الغربية، وظهرت مشاكل جديدة، لا سيما في شرق ووسط أفريقيا. وفضلا عن ذلك، فإن هذه الصراعات أشد تعقيدا وأوسع نطاقا وتترابط فيها ديناميكيات الصراع داخل الدول وفيما بين الدول. وقد واجهت الأمم المتحدة هذه المشاكل بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، وهي تستخدم طرائق جديدة للتعاون والتعاضد في مواجهة الصراعات العنيدة التي اندلعت مؤخرا.

ثانيا، إن تدابير المنع فعالة من حيث التكلفة وهي تنقذ الأرواح. وأفضل الوسائل لصون السلم والأمن تتمثل في منع الصراع قبل نشوبه واحتوائه فور نشوبه. ولا بد من مراقبة بؤر عدم الاستقرار في أفريقيا والتحكم بها حتى لا تهدد بالاندلاع نتيجة المسائل المستقطبة والمحن الاقتصادية والحرمان.

ولكي نمنع الشرارة من التحول إلى حريق هائل، لا بد أن يكون لدينا وعي مبكر بإمكانية نشوب الصراع. وتساعد آلية الإنذار المبكر على تحذيرنا من إمكانية نشوب صراع محتمل. ومع أن مفهوم نظام الإنذار المبكر ليس جديدا، فإننا نعتقد أن إمكانياته لم تستغل بشكل كامل حتى الآن. ولا يكفي أن نعلم بوجود بؤر الصراع. فلا بد من الموارد والوسائل لتغيير الوضع في الميدان وللإسهام في صون السلم بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ باحتمال نشوب الصراع.

ولكن ليس واضحا على الإطلاق ما تعنيه تدابير المنع لدى المجتمع الدولي وما يقع منها ضمن الولاية الوطنية للدول

بموجب المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة. وجلي أن الصراعات في أفريقيا اليوم، باستثناء صراع واحد، هي صراعات داخل الدول. ونحن نؤمن بأن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق البلدان في منع وحل صراعاتها الداخلية. والأساليب الوقائية التي دعا إليها تقرير الأمين العام في العام الماضي بشأن منع الصراعات المسلحة قابلة للتطبيق، فهي تشتمل في جميع الحالات على أساليب هيكلية وعملية ومنظمة لمنع الصراعات.

والنقطة التالية هي أن منع الصراع مرتبط بشكل وثيق بالجهود المبذولة للتصدي للأسباب الجذرية للصراع. ومن الأهمية بمكان حقيقة أن مصادر الصراع غالبا ما تكون ذات طابع اقتصادي واجتماعي. وبالتالي ينبغي لمجلس الأمن أن يتعاون بشكل أوثق مع شركائه في منظومة الأمم المتحدة ذوي الاختصاص في القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وفي حقيقة الأمر أن المادة ٦٥ من الميثاق ترسي الأساس لمثل هذا التعاون. وقد أكد المجلس في قراره ١٦٢٥ (٢٠٠٥) عزمه على التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا، بينما ينبغي أن نبذل كل ما في استطاعتنا لمنع الصراعات في أفريقيا من حيث تخصيص القوات لحفظ السلام، فإن هناك مزايا لاستخدام قوات تأتي من داخل المنطقة الأفريقية. ومثلما ظهر في دارفور والصومال مؤخرا، هناك حاجة إلى وضع آلية تسمح بتدريب المزيد من القوات لكي تصبح القوة الأفريقية الاحتياطية جاهزة فعلا لبدء العمليات.

وسيكون استخدام القوات الإقليمية مجديا لأنها تتمتع بميزة معرفة المنطقة وثقافاتها وشعوبها، وفي حالات كثيرة يمكنها أن تحظى بثقة أكبر من جانب الأطراف. ويمكن نشر مثل هذه القوة بسرعة أكبر وأن يكون لها تأثير مباشر في الميدان بينما يعكف مجلس الأمن على النظر في المسألة.

كما أنه توجد حوافز أكبر لتخصيص قوات الصراعات في بلدان مجاورة وذلك بسبب الرغبة الأصيلة في الاستقرار الإقليمي. ومن الأساسي أن تكون قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أو العمليات القائمة بولاية من الأمم المتحدة، محايدة وأن ينظر إليها كذلك.

وأخيرا، نحن على اقتناع بأن التعاون والتنسيق والتعاضد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمور أساسية من أجل صون السلم والأمن في أفريقيا. ونرحب بتعزيز هذا التعاون مؤخرا، وهو التعاون الذي تؤدي فيه البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي دورا محوريا، بينما تعزز الأمم المتحدة توفير الموارد للاتحاد الأفريقي.

ويمثل البيان المشترك، الصادر في حزيران/يونيه الماضي عن مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أداة أساسية لتعزيز وتطوير علاقات أوثق وأكثر هيكلية بشأن منع الصراعات وإدارتها وحلها، وبشأن حفظ السلام وبناء السلام، وتقاسم المعلومات عن حالات الصراع المدرجة في جدول أعمال كل من الهيئتين.

وهناك حاجة لنهج متعدد الشُعب لمنع الصراعات العنيفة في أفريقيا وحلها والقضاء عليها. وتوجد علامات مشجعة لصراعات قائمة عديدة في أفريقيا اليوم، ومن خلال تدابير المنع المبتكرة، فإننا قد نتمكن مستقبلا من تقليص وقوع المآسي الإنسانية في المنطقة. وينبغي لنا تكريس مواردنا الفكرية والسياسية والمالية والمؤسسية في هذا الجهد وتحقيق تنسيق أكثر تطورا مع المؤسسات الإقليمية، الاقتصادية منها والسياسية. لقد حان وقت العمل الآن.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. إن مشاركة الكونغو التي ترأس الفريق العامل المعني بمنع الصراعات، المنشأ عملا بالقرار ١٦٢٥

(٢٠٠٥)، مشاركة طويلة الأمد ونشطة. ونحن نرحب بهذه المشاركة، وبحضور الأمين العام ونائبة الأمين العام في بداية هذه المناقشة وبالتزامهما حيال أفريقيا. كما أود أن أشكر السيد ميروريس والسيد كريستشين على بيانيهما. وأود أن أعبر عن تأييد وفد بلدي الكامل للبيان الذي سيدلي به بعد دقائق الممثل الدائم للبرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن موضوع مناقشة اليوم يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للسلطات الفرنسية في إطار التزامنا العام بالسلام في أفريقيا. وبهذه الروح، فإن رئيس الجمهورية الفرنسية سيترأس، في نيويورك وعلى هامش افتتاح الدورة المقبلة للجمعية العامة، اجتماعا لمجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات بشأن موضوع أفريقيا والتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

ويصاعد مجلس الأمن انشغاله بمكافحة الصراعات، لا سيما في أفريقيا، آخذا بعين الاعتبار بصورة متزايدة الأبعاد الإقليمية لتلك الصراعات، كما فعل في معالجاته المتتالية لقضية دارفور، والعواقب الإقليمية لهذه الأزمة على البلدان المجاورة.

وينبغي أن نواصل العمل على هذا المنوال، وعلينا أيضا إيلاء المزيد من اهتمامنا لمنع نشوب الصراعات. وربما ينبغي للمجلس أن يفكر في الخاصية المعنية للوقاية التي تدفعه إلى التدخل في ظروف حساسة، حيث يجعل عدم وجود أزمة واضحة الأمر أكثر صعوبة – حتى عندما يكون الوقت عنصرا جوهريا – لتبرير الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على أساس حالة من حالات الطوارئ. وبالتحديد، كيف يمكن أو ينبغي للمجلس أن يتصرف في هذا السياق؟

لقد أبدى الأمين العام رأيه في ما يمكن القيام به لجعل الأمانة العامة أكثر فعالية في منع نشوب الصراعات. ويود وفد بلدي اقتراح بعض الطرق التي من خلالها يمكن بلورة تفكيرنا بشأن هذه المسألة.

قبل كل شيء، ينبغي للمجلس بدون شك أن يكون، من خلال الأمانة العامة، أفضل وأسرع اطّلاعا على النذر المتعددة التي توحي بوقوع أزمة. ويتطلب ذلك تعزيز أدوات الأمانة العامة لتصبح على اطّلاع وتقوم بتقييم حالات الأزمات. وفي الواقع، يقوم الأمين العام بدور أساسي في هذا المجال، لأن ميثاق الأمم المتحدة يخوله استرعاء اهتمام المجلس إلى مختلف الحالات، لكن أيضا لأن الأمين العام يقوم – غالبا بصورة سرية – بدور فعال للوساطة، كما حدث بشأن مسألة الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، وخاصة ما يتعلق بشبه جزيرة باكاسي.

أما سياسة الوقاية الأكثر طموحا فإنها تتطلب أيضا المزيد من التعاون في أفريقيا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، خاصة بين مجلس الأمن الدولي ومجلس الأمن والسلم التابع للإتحاد الأإفريقي، وذلك للتمكين من تحقيق هدف المنع بواسطة الروابط الوثيقة التي أقامتها هذه المنظمات بشأن مسائل مثل السودان ودارفور. وهذا التعاون للأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يمكن من القيام بأعمال محددة في مجالات رئيسية لمنع نشوب الصراعات. وتشمل هذه المجالات، على سبيل المثال، إرسال مراقبين للانتخابات في الأوقات التي تكون بطبيعتها لحظات توتر سياسي مرتفع، يقوم فيها المجتمع الدولي بدور في تشجيع الأطراف السياسية، وتأكيد مراقبته، كما فعل المجلس مؤخرا فيما يتعلق بالانتخابات في سيراليون.

وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن كذلك مواصلة العمل على معالجة أسباب عدم الاستقرار. وقبل كل شئ، وخارج نطاق الصراعات السياسية الوطنية، يجب عليهما أن يتفهما بطريقة أفضل وأن يقوما بمعالجة مسائل مثل الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، على أساس ما تم

القيام به في قضية الماس الملطخ بالدماء، أو الاتجار بالأسلحة، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والانتشار الذي يجعل خروج البلدان من الأزمات أكثر صعوبة.

إن مكافحة هذه التهديدات و، بصورة أكثر تعميما، وجود سياسة فعالة لمنع نشوب الصراعات تتطلب الدعم المتواصل من أجل تحسين قدرات البلدان والمنظمات التي تقف في الخطوط الأمامية في أفريقيا. ويجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده الكبيرة أصلا التي يبذلها لبناء القدرات الإدارية والقانونية الأفريقية، وتعزيز سيادة القانون، وجعل تنظيم القطاع الأمني أكثر فعالية. أما الاتحاد الأوروبي، فهو شريك قوي في البرامج الوطنية والإقليمية التي تسهم في منع نشوب الصراعات، ليس فقط من خلال برامجه التدريبية، بل أيضا في شكل التمويل الذي لم يسبق له مثيل، خاصة، مرفق دعم السلام وبرامج صندوق التنمية الأوروبي. ولقد أُولي الاعتبار، لا سيما في غرب أفريقيا، للبرامج الثلاثية التي تجمع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، تمثل حماية المدنيين أيضا شرطا لتجنب نشوب الصراعات واندلاعها من جديد. ويعمل المجلس في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بمسألة النساء والأطفال في الصراعات المسلحة. وفرنسا حقا مسرورة من قيام الأمين العام في أيار/مايو الماضي بتعيين السيد فرانسيس دينغ مستشارا لمنع وقوع أعمال الإبادة الجماعية.

وفي نهاية المطاف، لا بد أن نقوم بعمل أفضل آخذين بعين الاعتبار الأخطار التي ينطوي عليها استئناف الصراع والانزلاق إلى العنف من جديد. وبدعم من الأمم المتحدة تلمس عدد من البلدان الأفريقية طريقه في الخروج من الأزمات التي كان يعاني منها. ولا بد للجنة بناء السلام من القيام بنصيبها الكامل في الحفاظ على ما تم تحقيقه حتى الآن وضمان الاستثمار القوي من جانب المجتمع الدولي في مرحلة ما بعد الصراع. وفضلا عن ذلك، إن مكافحة الإفلات من العقاب عامل هام في تعزيز انجازات عملية السلام، ومنع نشوب الصراعات من جديد وإقناع أولئك الذين يبحثون عن تحقيق أهدافهم من خلال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالعدول عن ذلك. وهذا هو أحد التحديات التي تواجه العدالة الدولية بصورة عامة، والمحكمة الجنائية الدولية بصورة خاصة.

ولذلك، على مجلس الأمن أن يقوم بدور هام في إتاحة المزيد من التنسيق والاتساق في منع نشوب الصراعات، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وبالتنسيق الوثيق مع الشركاء مثل الاتحاد الأفريقي أو الاتحاد الأوروبي.

ولكن مناقشتنا تعبر أيضا عن حاجة المجتمع الدولي إلى القيام بالمزيد والتصدي، كجزء من نهجه لمنع نشوب الصراعات، للتحديات الواسعة التي تؤثر على الاستقرار في أفريقيا وغيرها، وخاصة المسائل المتعلقة بالصحة وتغير المناخ. وتتمنى فرنسا أن نتمكن من معالجة هذه المسائل بطريقة أكثر عمقا خلال اجتماع مجلس الأمن الرفيع المستوى الذي سيعقد في شهر أيلول/سبتمبر والذي أشرت إليه آنفا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثلا لجمهورية الكونغو.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام بان كي - مون ونائبة الأمين العام السيدة آشا - روز ميغيرو لمشاركتهما بصورة شخصية، وأود أيضا أن أثني على السفير ميروريس والسفير كريستشين على بيانيهما بصفتهما ممثلين لرئيسة الجمعية العامة ورئيس لجنة بناء السلام على التوالي.

إننـا، في هـذه الأيـام، نـشاهد المعانـاة الإنـسانية علـى الكـثير جـدا مـن الوجـوه في أنحـاء العـالم، معـبرة عـن كـرب ما بعد الحـدث الـذي يعكـس انعـداما للأمـن لا يليـق بزماننـا. وفي الحقيقة، إننا نعيش في عالم غارق في الاستهلاك، ثمل من القدرة العلمية والتكنولوجية ومذهول من الأداء الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى، ثرنا عن حق بـسبب مـا يـدور في دارفور، والحالة في الصومال مدعاة قلق لنـا، ونحـن حريـصون جـدا علـى تطـور الأحـداث في الجـزء الـشرقي مـن جمهوريـة الكونغو الديمقراطية، إذا أردنا أن نعرض بعض الأمثلة فقط.

وهـذه الـصورة المتناقـضة تـضعنا ضـد أهـداف الأمـم المتحدة التي، حسب الميثاق، ينبغي أن تكـون مركـز الاتـساق لأنـشطة الـدول لتحقيـق أهـدافها المتمثلـة في الأمـن والتنميـة والحريات الأساسية.

وعــلاوة علــى ذلــك، إن صــيانة الــسلم والأمــن الدوليين، التي تقع المسؤولية الرئيسية عنـها علـى عـاتق مجلـس الأمن، لا يمكـن تحقيقهـا بطريقـة سـليمة إلاّ إذا كانـت مقترنـة بعمليـة لتقليـل عجـز البلـدان ذات الـصلة علـى التعامـل مـع الظاهرة التي تجلب انعدام الأمن.

إن تجهيـز أنفـسنا بـالأدوات القـادرة علـى جعـل هـذا الاسـتثمار في الأمـن البـشري يمثـل، مـن وجهـة نظـر بلـدي، موقفا وثقافة لمنع نـشوب الـصراعات مفهـومين جيـدا ويجـري الاضطلاع بهما بمنتهى الجدية.

وحتى وقت قصير، كـان تـوازن الرعـب يعتمـد علـى القـول المـشهور ”إذا أردت الـسلم، فأعـد العـدة للحـرب“، الذي أعفى المجتمع الدولي من اتخاذ مبادرات شـجاعة موجهـة نحو الأطراف الرئيسية في الـصراع الوشيك. واليـوم، لا نقـرأ الـصراعات بالطريقـة نفـسها. فهنـاك العديـد مـن المتغيرات – هنـاك النـزاعات بـين الـدول بـالطبع، ولكـن مـن الواضـح أن هناك المزيد مـن عـدم الاتفـاق داخـل الـدول، وكـذلك انعـدام الأمن عبر الحدود بسبب ظاهرة مثل الإرهاب أو الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية أو الموارد الطبيعية.

ومن هنا تنبع قيمـة مناقـشتنا هـذه لأنها تجدد معرفتنـا بموضـوع هـو بالتأكيـد مـألوف لـدينا ولكنـه، نظـرا لتـشعب الاتجاهـات حولـه، قـد يظـل أبـد الـدهر فكـرة نبيلـة ونظريـة ملهمة ولكنها تستعصي على التنفيذ.

إن هـدف الكنغـو مـن اقتـراح هـذا البنـد هـو إذكـاء الــوعي بالأبعــاد المتعــددة لأي نهــج في التعامــل مــع منــع الـصراعات وذلـك بقـدر مـا يتـاح لعمليـة مـن عمليـات حفـظ الـسلام أن تكـون متعـددة الأبعـاد. وحـتى الأشـكال المختلطـة لهـذه العمليـات تقـوم علـى نفـس النـهج، لأن هـذه العمليـات تتطلب بالضرورة التعـاون النـشط بـين المنظمـات المحليـة ودون الإقليمية والإقليمية.

لقد أعطي المجلس نفسه قاعـدة صـلبة تمكنـه مـن أداء الـدور الفعـال الـذي تـولاه في الجلسة المعقـودة في ١٤ أيلـول/ سـبتمبر ٢٠٠٥ علـى مـستوى رؤسـاء الـدول والحكومـات. ومع ذلك ظلت عمليات حفظ السلام تستأثر بالأولوية علي حـساب منـع نـشوب الـصراعات. وقـد ظهـر ذلـك جليـا في المناقشة المواضيعية الـتي أجراهـا المجلـس حـول مـسائل متباينـة مثل حماية المدنيين ودور المرأة والموارد الطبيعية والطاقـة وتغـير المنـاخ، وكـان ذلـك خـير دليـل علـى الطـابع الـشامل لعمـل المجلس في هذا المجال.

وبذلك بدأ المجلـس تـدريجيا يأخـذ بالاعتبـار الأسـباب الكامنـة وراء الـصراعات في بحثـه عـن أفـضل الـسبل لمعالجـة المـسائل المتعلقــة بالــسلام والأمــن. إن بــروز جهــات فاعلــة مستقلة عـن الـدول وتعـدد عوامـل الخطـر تجبرنـا علـى اللجـوء إلي مبــادرات جديــدة بحيــث يتــأقلم عمــل المجلــس علــي التحديات التي تشكلها هذه العوامل.

إن موضوع جلستنا هذه، ألا وهـو تعزيـز دور مجلـس الأمن،يمكن التعامل معـه علـي ثـلاث مـستويات مـن التفاعـل.

أول هذه المستويات يتعلق بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والهيئات المعنية مباشرة مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية التي بمقدورها التعاون مع مجلس الأمن في شكل من الأشكال لإظهار وحدة الهدف التي تشتد الحاجة إليها في مجال منع الصراعات.

والمستوي الثاني يتعلق بالدول أو بمجموعات الدول التي يفترض أن تنشئ على النطاق المحلي آليات وطنية مفتوحة للمجتمع المدني وتيسر التفاعل مع المجتمع الدولي لإقامة علاقات شراكة.

أما المستوى الثالث فيتصل بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في إطار الفصل الثامن من الميثاق. ولقد أكدت الأمم المتحدة من جديد التزامها بهذه العلاقات حين وقعت، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على الإعلان المتعلق بـ "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار عمل لبرنامج بناء القدرات العشري للاتحاد الأفريقي".

ونحن مقتنعون بأن هذا التعاون، في أوجهه العملية، سيستفيد من الآليات الإقليمية الموجودة حاليا وخاصة أكثرها تطورا في المرحلة الحالية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمساندة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وهو أول مكتب إقليمي لا مركزي تابع لإدارة الشؤون السياسية. كما يستفيد من ميثاق الاستقرار والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى ومجلس السلم والأمن بوسط أفريقيا الذي يتطلع إلي العون الفني من اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا التابعة للأمم المتحدة تحت إشراف إدارة شؤون نزع السلاح.

وفيما يتعلق ببرنامج الاتحاد الأفريقي العشري لبناء القدرات، فإن طبيعته الإستراتيجية تعني أنه أيضا يستهدف المنظمات الأفريقية دون الإقليمية بما من شأنه أن يساعد الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي على تركيز جهودهما لإعطاء الأولوية لمنع نشوب الصراعات والوساطة والمساعي الحميدة وحفظ السلام، مع الأخذ بالاعتبار للخسائر الفادحة التي يتكبدها السكان في مناطق عديدة من القارة.

ويؤيد بلدي مفهوم الأمن الجماعي في تصوره الجديد، والرئيس ديني ساسو نغيسو هو واحد من أكثر المدافعين عنه حماسا كما يدل على ذلك تأييد الكونغو لميثاقي البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بما فيهما من تكامل يدل عليه تشابه آلياتهما. ذلك أنهما يقومان على مبدأ عدم الاعتداء والمساعدة المتبادلة والديمقراطية والحكم الرشيد والتعاون من أجل التنمية بحيث تعالج احتياجات وطموحات الشعوب في إطار حكم القانون.

وحتى يتمكن مجلس الأمن من الاستفادة سريعا من هذه الصكوك السياسية والقانونية، يرجو الفريق العامل الذي أتشرف برئاسته أن يستمد منها عناصر استراتيجية شاملة ومنسجمة لخدمة أغراض المجلس. ومن هذا المنظور فإننا نخطط لعقد حلقة دراسية في تشرين الثاني/نوفمبر للدراسة المتعمقة للآراء التي وردت خلال هذه المناقشة والتي سيشدد عليها البيان الرئاسي الذي سنعتمده.

وأخيرا، أود أن استشهد بالمفكر الأفريقي الأستاذ جوزيف كي – زربو الذي توفي مؤخرا حين دعا أفريقيا إلى أن تنهض من رقدتها وإلا أصابها الموت. هكذا تكون اليقظة التي هي الدافع من وراء حشد الجهود سعيا إلي منع نشوب الصراعات والمراهنة علي المستقبل.

والآن أباشر من جديد مهامي رئيسا لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): كسبا للوقت لن أقرأ النص الكامل لمداخلتي الذي يجري توزيعه الآن على الأعضاء.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والمرشحة المحتملة للانضمام ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يتقدم الاتحاد الأوروبي إليكم، سيدي، بالشكر على تنظيمكم لهذه المناقشة. وحيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها تحت رئاستكم أتقدم إليكم بالتهنئة لتوليكم واجباتكم. كما أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على بيانه الهام جدا والتزامه الشخصي تجاه هذه المسألة. وبذات الروح أود أن أشيد بالبيانين اللذين أدلى بهما السفير ليو ميروريس والسفير ليسلي كوجو كريستيان وأن أرحب بيننا بالسيدة عائشة روز ميغيرو، نائبة الأمين العام.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي مشروع البيان الرئاسي المعروض للاعتماد لاحقا هذا اليوم.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالغبطة البالغة لما يلمسه من تعزيز ثقافة منع الصراعات في منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وإضافة إلى ذلك، فإن الإصلاحات التي أجريت حديثا في الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، من شأنها أن تساعد البلدان على سلوك طريق السلام والتنمية المستدامين، وتحول بذلك دون نشوب الصراعات أو تكرار حدوثها.

ومع ذلك هناك حاجة إلى المزيد من التعاون والتنسيق في هذا المجال، ليس بين الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا بينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى بما فيها المنظمات غير الحكومية. كما نشجع الدول الأعضاء على تركيز تركز الموارد بغية تعزيز آليات الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات. ونرى أن تقديم التقارير بصفة منتظمة لمجلس الأمن حول المسائل المتعلقة بمنع نشوب الصراعات والإنذار المبكر سيكون عونا للمجلس في تحقيق تلك الأهداف.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على مسؤولية المجلس الأساسية في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نشيد بالتعاون والشراكة بين المجلس والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تيسير العملية السياسية وفي حفظ السلام وسيناريوهات ما بعد الصراع.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن على الأمم المتحدة أن تسعى للاستفادة من النهج الابتكارية التي تقترحها الجهات الفاعلة على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي متوخية في ذلك تحديد التدابير اللازمة للتعاون وتوزيع العمل والمسؤوليات. ونحن جد مسرورين بالتقدم الملموس الذي أحرز في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن إدارة الأزمات وبوجه خاص توقيع البيان المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. كما أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يتطور بشكل جيد في مجال منع نشوب الصراعات، لا سيما من خلال الحوارات المنتظمة بين المكاتب.

ولقد كان أيضا من دواعي سرورنا البلاغ المشترك الذي اتفق عليه في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونحن نشجع على إقامة علاقة وثيقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. ونثني عليها لأنها أنشأت – بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي – عمليات لحفظ السلام في القارة الأفريقية، وخاصة بعثة الاتحاد الأفريقي في

السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن لنشر عملية مختلطة في دارفور.

إن الملكية والمسؤولية مبدآن هامان من مبادئ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي المعنية بأفريقيا، والتي اعتمدها المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ونحن ندرك أن تعزيز قدرات أفريقيا أمر حاسم للملكية الأفريقية. وفي هذا السياق، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ استنتاجات بشأن تعزيز القدرات الأفريقية في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها. ويجري حاليا التفاوض على إستراتيجية مشتركة بين أوروبا وأفريقيا للعقد المقبل والتي ينبغي اعتمادها في وقت لاحق من هذا العام في مؤتمر القمة الثاني بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، في لشبونة.

وفي مجال السلم والأمن، الإنشاء المستمر حاليا لهيكل أفريقي للسلم والأمن، بما في ذلك تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية وتطوير الاتحاد الأفريقي للمدربين الداعمين للسلام، هو مبادرة رئيسية ستستفيد من الدعم الكبير المقدم من الاتحاد الأوروبي.

التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به والمرن لعمليات دعم السلام بقيادة أفريقية هو تحد رئيسي آخر. في عام ٢٠٠٤، أنشأ الاتحاد الأوروبي المرفق الأفريقي للسلام لتمكيننا من تقديم الدعم، مستخدمين في ذلك الأدوات المالية والقدرات الأفريقية في مجال تخطيط وتنفيذ عمليات السلام. ويتم كذلك دعم قدرات المنظمات الأفريقية دون الإقليمية في منع نشوب الصراعات من خلال برامج إقليمية كبيرة يمولها الصندوق الأوروبي للتنمية. ويجري النظر في برامج ثلاثية للقدرات بمشاركة الأمم المتحدة، لا سيما في غرب أفريقيا وبمشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن شرط أساسي لتحقيق السلام المستدام وصونه وتعزيزه. ويجب إدماج المنظور الجنساني في جميع أنشطة منع نشوب الصراعات وحفظ السلام، خاصة عند وضع تدابير الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية مرضاه وتدابير مكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس.

إن استمرار الفشل في حماية الأطفال في الصراعات، والتجاوزات والإساءات التي تستمر بعد الانتهاء الظاهري للصراعات، تؤكد ضرورة إعطاء أولوية قصوى لتعزيز حماية الأطفال في الصراعات. ولذلك نرحب بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والآليات التي أنشأها، وكذلك باعتماد مبادئ باريس التوجيهية بشأن حماية وإعادة دمج الأطفال المرتبطين بقوات مسلحة أو جماعات مسلحة والتي صدرت في شباط/فبراير ٢٠٠٧، فضلا عن مبادئ كيب تاون بشأن منع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة وتسريح الجنود الأطفال في أفريقيا وإعادة دمجهم اجتماعياً.

إن فهم الأسباب الجذرية والمتعددة الأبعاد للصراعات هو الأساس لمنع نشوبها - فالوقاية خير بكثير من العلاج. والمجتمع المدني شريك هام في منع نشوب الصراعات العنيفة وتكرارها وفي دعم الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. ولقد خصص الاتحاد الأوروبي موارد كبيرة لدعم المجتمع المدني وهو يشجع الآخرين بقوة على أن يحذوا حذوه. كما ينبغي لهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية استكشاف السبل لبناء الشراكات مع مجموعات المجتمع المدني لتسهيل منع نشوب الصراعات وتسويتها بالوسائل السلمية.

النقطة الأخيرة لي هي أنه لا يوجد سلام دون عدالة. فالعدالة وسيادة القانون هما صميم التسوية السلمية للمنازعات والتعايش في تآلف على الصعيدين الوطني والدولي معا. وستسهم الوحدة المنشأة حديثا المعنية بسيادة القانون، كما نرى، في تعزيز التنسيق والدعم لقضايا سيادة القانون في منظومة الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، فإن دور المحكمة الجنائية الدولية أساسي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما شديدا بالأداء الفعال لهذه المحكمة. ونؤكد أهمية التعاون الكامل مع المحكمة ونطالب الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي بأن تفعل ذلك.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرزته المحكمة في السنوات الأخيرة، ونعتقد أن مجلس الأمن له دور خاص في مكافحة الإفلات من العقاب ومنع ارتكاب أبشع الجرائم الدولية، حيث أنه مخول بإحالة الحالات إلى تلك المحكمة.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي المساهمة في السلم والأمن الدوليين بكل وسيلة ممكنة، بما في ذلك مساهمته هنا في الأمم المتحدة، التي يجب أن يظل فيها منع نشوب الصراعات وتسويتها، خاصة في أفريقيا، من الأولويات القصوى والملحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سنستمر أيضا بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت في قائمة المتكلمين. أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عبد المحمود عبد الحليم (السودان): السيد الرئيس، أرجو أن أعرب لكم في مستهل بياني هذا عن سعادتي لرؤية وفدكم الصديق ورؤيتكم تترأسون مجلس الأمن لهذا الشهر، فأنت من بلد أفريقي شقيق له إسهاماته الإقليمية المقدرة.

ونرجو أن نشيد بالمبادرة الكونغولية الهامة بعقد هذه الجلسة. إن هذه المبادرة هامة لأنها تعالج مسألة منع الصراعات وتسويتها، لا سيما في قارتنا الأم أفريقيا. ونرجو أن تسهم مداولات اليوم في بلورة نهج موضوعي وعملي يسهم في تعزيز دور مجلس الأمن في منع الصراعات استنادا على مبدأ وضرورة استئصال جذور ومسببات الصراعات، وذلك عبر التسويات السلمية وصولا إلى الاستقرار والأمن المستدام.

مضى الآن أكثر من عامين على اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) الذي أكد على أهمية وضع استراتيجيات فعالة وشاملة تستهدف تعزيز قدرات الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات وتعزيز القدرات الوطنية للدول التي بها نزاعات من أجل تسويتها ومعالجة الأسباب الجذرية لها. ولعل هذا يقودنا للتركيز على فرضية هامة وهي ضرورة ترتيب الأولويات من قبل مجلس الأمن كخطوة أولى في تناول هذا الأمر. فبالرغم من أن رصد مسببات الصراعات ومعالجتها في مهدها وتسوية النزاعات القائمة عبر الحوار ينبغي أن يحظى بأولوية المعالجة دائما، إلا أن مجلس الأمن ظل يرمي بثقله دائما خلف محور حفظ السلام، واضعا التسويات السياسية لجذور النزاعات كمرحلة تالية، وهذا هو الخلل الذي يعيق تطوير أي استراتيجية لمعالجة النزاعات، لأن بعثات حفظ السلام مهما بلغت من عدد وعدة وعتاد فهي لن تخلق سلاما من العدم عندما تنشر. ولهذا، فإنه من الأجدى أن يجعل مجلس الأمن في صدارة أولوياته التسويات السياسية لجذور النزاعات ومعالجة مسبباها.

إن منع الصراعات المسلحة يقوم أيضا على ركيزة أخرى هامة وهي الدور الثابت والأصيل للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تسوية النزاعات والرصد المبكر لمسبباها، وهو أمر يتعين على مجلس الأمن تعضيده ودعمه اتساقا مع نصوص الفصل الثامن من ميثاق هذه المنظمة، دونما تقليل من مكانة هذه المنظمات التي أثبتت دائما أنها الأقدر بحكم ما لها من قواسم مشتركة مع البلدان المعنية لحل النزاعات. ولعل تجربة الاتحاد الأفريقي في دارفور خير شاهد على ذلك. ومما يسعد حقا، أن العديد من هذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قد جعلت مسألة حل النزاعات أولوية بالنسبة لها،

وأنشأت الهياكل المؤسسية ذات الصلة لمعالجة إدارة التراعات ومنعها وحلها.

وثمة أمر آخر لا بد أن يمثل صدر الأولوية في معالجة ومنع الصراعات المسلحة، ألا وهو ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة الإنمائي والاقتصادي ودعم أجهزتها المعنية، وفي مقدمتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات والصناديق ذات الصلة لدعم القدرات الوطنية للدول لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودعم المشاريع الوطنية للتنمية والتعمير والإنعاش الاقتصادي ونقل التكنولوجيا ومكافحة التغيرات المناخية والتدهور البيئي وتبادل الخبرات. والتنمية هي المعالجة الناجعة والعامل الحاسم في منع التراعات.

ولذلك، ينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة دورا أساسيا في تعزيز دورها الإنمائي والاقتصادي، بدلا من التعامل مع هذه القضية عن طريق ردود الأفعال. ومعالجة جذور التراعات تكفل استمرارية السلام، كما تضمن عدم الارتداد والعودة مرة أخرى إلى مربع الحروب. كما أن تعزيز قدرات الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات يوفر دون شك النفقات الهائلة والمتصاعدة التي تلاحظ ارتفاع أرقامها بالنسبة لعمليات حفظ السلام.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشيد بهذه المبادرة الممتازة، توقيتا ومضمونا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل النرويج.

السيد لافالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ترحب النرويج بالمساعي الرامية إلى زيادة إشراك مجلس الأمن في منع الصراعات وتسويتها في أفريقيا. وثمة حاجة إلى التزام قوي من جانب مجلس الأمن لضمان مشاركة منسقة وشاملة للمجتمع الدولي في منع نشوب الصراعات في أفريقيا وتسويتها.

ونحن نؤيد الدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية في منع نشوب الصراعات وتسويتها. والاتحاد الأفريقي يتحمل بالفعل عبئاً ثقيلاً فيما يتعلق بالسلم والأمن في القارة الأفريقية. ويشجعنا أن البلدان الأفريقية ذاتها تضطلع بدور رائد في تسوية التراعات الأفريقية بالطرق السلمية، وفي تعزيز العمل الوقائي استجابة للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الإقليميان. ودعماً لهذه الجهود الإقليمية الهامة، نؤيد تعاوناً وثيقاً بين الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. ونرحب بالتزام مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، حسب اتفاقهما في أديس أبابا في ١٦ حزيران/يونيه، بالتعاون على نحو أوثق في مجالي منع نشوب الصراعات وتسويتها.

وتعلق النرويج أهمية كبيرة أيضاً على الدور المتزايد للمرأة في صنع القرار فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وتسويتها. ولا بد أن تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معاً لضمان زيادة تمثيل المرأة على كل مستويات صنع القرار على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وآليات منع نشوب الصراعات وتسويتها.

والعملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور ستمثل عند نشرها خطوة كبيرة إلى الأمام في عمليات السلام على الصعيد الدولي. وقدرة تلك العملية على الاضطلاع بولايتها بتوفير الأمن ومنع التهديدات والاعتداءات ضد المدنيين وحماية العمليات الإنسانية سوف تؤثر على مستقبل التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. والتحدي المباشر الذي تواجهه الهيئتان يتمثل في جهدهما المشترك للتفاوض على اتفاق للسلام في دارفور. والنرويج تدعم هذا التعاون بقوة. ونحن على استعداد

للإسهام مالياً وبالموارد البشرية على حد سواء في أمانة المفاوضات المشتركة في محادثات السلام المقبلة. ونأمل في أن تعمل الأمم المتحدة في اتصال وثيق مع شركائها وأن تطلب الدعم عندما تحتاج إليه خلال هذه العملية الهامة.

ومفاوضات السلام تفرض على الأمم المتحدة تحديات عديدة. ففي السودان، تشارك الأمم المتحدة بصورة فعالة الآن في القطاع الأمني والقطاع الإنساني والقطاع الإنمائي، بل إنها أصبحت تشارك الآن أيضاً في مفاوضات السلام. وزيادة في التعقيد، تشارك الأمم المتحدة كذلك في عمليتين أمنيتين مختلفتين في جزأين مختلفين من البلد. ولكي تنجح الأمم المتحدة، لا بد أن يُنظَر إليها على أنها طرف فاعل موحد وأنها قادرة على أن تعمل بصوت واحد.

ومن المؤسف أن أكثر من نصف الصراعات التي تحل من خلال المفاوضات ترتد مرة أخرى إلى ما كانت عليه في غضون سنوات قليلة. وثمة ضرورة ملحة لتحسين قدرتنا على مؤازرة البلدان ما بعد الصراع وتقوية قدرتها على تلبية التوقعات. وإن أمماً متحدة أكثر فعالية وتعمل بشكل وثيق مع شركائها الإقليميين سوف تسهم إسهاماً كبيراً في هذا الشأن. ومن الضروري كذلك أن نواصل التعلم من الخبرات السابقة بغية تطوير آليات واستجابات أفضل.

إن لدى لجنة بناء السلام إلى جانب مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام القدرة على أن تصبح أداة قوية في مواجهة التحديات بطريقة أفضل تنسيقاً وأكثر شمولاً.

والتحديات جسيمة. وما لم نتمكن من الإسهام بشكل كبير في سلام مستدام في بوروندي وسيراليون، فلن يكبد ذلك شعبي البلدين تكاليف فادحة فحسب، بل إنه سيضر اللجنة وينال من مصداقية الأمم المتحدة. وإنني أتشرف بترؤس الجزء الخاص ببوروندي في لجنة بناء السلام. واللجنة قد صادقت على الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي في حزيران/يونيه بوصفه صكاً للمشاركة والحوار بين بوروندي واللجنة وأصحاب المصلحة الآخرين. وتحدد الوثيقة الأولويات الأساسية لبناء السلام في بوروندي. وستوفر دليلاً مفيداً لبلوغ أهداف بناء السلام وتعبئة الدعم المالي والسياسي اللازم.

ومنع نشوب الصراعات في أفريقيا وتسويتها يمثل تحديات هائلة لنا جميعاً. ووجود نهج أفضل تنسيقاً وأكثر شمولاً من جانب الأمم المتحدة سيعزز الجهود الإقليمية للاتحاد الأفريقي لصون السلم والأمن في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل سويسرا.

السيد باوم (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد كُرِّست موارد مالية هائلة لإدارة الصراع، إلا أن الأموال التي استثمرت في منع الحروب والأزمات ظلت متواضعة، مع أن منع نشوب الصراع بشكل فعال من شأنه إنقاذ أرواح لا تعد ولا تحصى وخفض الإنفاق المفرط. وعليه، فإننا نعتبر موضوع مناقشة اليوم مناسب وفي حينه تماماً، ونشكركم على الورقة المفاهيمية التي وفرتموها لنا.

وسويسرا، التي تشارك في رئاسة مجموعة الأصدقاء بشأن الوقاية من الصراع، ممتنة لكم، السيد الرئيس، على الفرصة التي منحتمونا لتناول هذه المسألة البالغة الأهمية. واليوم سأركز على جوانب مؤسسية.

أولا، التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحل الصراع في دارفور مثال على شراكة مجدية ومبتكرة بين المنظمتين. وترحب سويسرا بالبلاغ المشترك الذي أصدره مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويشجع بلدي مجلس الأمن على مواصلة تقصي سبل تعزيز التعاون وتحسين تشاطر المهام مع الاتحاد الأفريقي.

ثانيا، فإن الوقاية من الصراعات وإدارتها وحلها تبدأ على المستويين المحلي والإقليمي، ويجب أن تشارك فيها جميع الأطراف المعنية - خصوصا المجتمع المدني والنساء والشباب وضحايا العنف. واتفاقات وقف إطلاق النار والسلام يجب أن تكون قائمة على النهج الجامع وأن تكون مقبولة لدى الجميع. والمصالحة لا يمكن أن تكون قائمة على إنشاء نظام جديد فقط؛ يجب أن تضمن أيضا أن تقدم المظالم والانتهاكات الماضية إلى المحاكم وأن يوفر التعويض المنصف. ولهذا السبب ينبغي للأمانة العامة أن تبقي على اتصالات منتظمة بالمنظمات والمؤسسات الإقليمية المعنية، للتفكير في هذه المسائل معا ولتحديد هوية أفضل الممارسات والنهج الابتكارية.

ثالثا، ينبغي تعزيز إدارة الشؤون السياسية لتمكينها من القيام بولايتها في مجال الوقاية من الصراع. وإنشاء وحدة لدعم الوساطة خطوة أولى وهامة جدا صوب ذلك الهدف. وستواصل سويسرا تأييد تلك الجهود. بيد أن تعزيز قدرات الوقاية من الصراعات والوساطة والمساعي الحميدة وحدها لا يمكنها أن تعتمد على النوايا الطيبة من جانب الجهات المساهمة. إن ذلك التعزيز سيتطلب أيضا توفر موارد جديدة على شكل المساهمات المقررة. والوقاية من الصراع ينبغي ألا تكون مجرد نشاط مرغوب فيه للأمم المتحدة؛ ينبغي أن يكون لها مركز نشاط رئيسي للمنظمة.

وتؤيد سويسرا قيام مجلس الأمن بدور قوي وفعال في مجال الوقاية من الصراعات. ونعتقد أيضا بأن ثمة حاجة إلى إجراء مناقشة مستنيرة ومنظمة بشأن كيفية تعزيز القدرة المؤسسية للأمم المتحدة في هذا المجال. ونعتقد بأن الوقت قد حان لأن تتناول الجمعية العامة تناولا جادا هذه المسألة خلال دورتها الثانية والستين على أساس تقرير الأمين العام المنشور مؤخرا جدا عن الوقاية من الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد نورماندين (كندا) (تكلم بالفرنسية): كندا مسرورة بالمشاركة في هذه المناقشة بشأن الوقاية من الصراع في أفريقيا. نشكر الرئيس على مبادرته بإجراء هذه المناقشة المفتوحة.

حالات من قبيل تلك القائمة في دارفور وشمال أوغندا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية - التي يستمر فيها المدنيون في المعاناة من آثار الحرب - تبين أن التكاليف الفورية وعلى الأمد الطويل المترتبة على الفشل في منع العنف المسلح وعلى تأخر استجابتنا له لا يمكن حسابها. بيد أن من المهم، ونحن ننظر خلفا إلى تجربتنا في مجال الوقاية من الصراعات، ألا نغفل التقدم الذي أحرزناه. و ”تقرير الأمن البشري“ توصل إلى الاستنتاج بأنه حصل فعلا انخفاض بنسبة ٨٠٠ في المائة في عدد الصراعات المسلحة منذ تسعينيات القرن الماضي. هذه الحالة تعزى إلى زيادة غير عادية في جهود المجتمع الدولي.

ومنذ اتخاذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) أنشأنا أدوات جديدة لتخفيض خطر نشوب الصراعات ولضمان بقاء اتفاقات السلام فور إبرامها. وفضلا عن ذلك، تحسن التعاون الإقليمي، والمثال على ذلك في الآونة الأخيرة هو البعثة الهجين الجديدة إلى دارفور. ولجنة بناء السلام أنشئت أيضا، وتؤيد كندا توسيع جدول أعمالها ليشمل دولا إضافية تتعرض للخطر وأيضا مواضيع شاملة من قبيل الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة ودور النساء في تحقيق السلام والأمن.

ووحدة تأييد الوساطة أداة إضافية في مجال الدبلوماسية الوقائية. تؤيد كندا وتشجع النشر الحسن التوقيت والنشيط لقدراتها.

ونشجع أيضا توسيع مجلس الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي.

بيد أن من الواضح أن تحسين التعاون مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ضروري إذا رغبنا في الوقاية من الصراعات في أفريقيا.

وستواصل كندا الإسهام في تعزيز صرح السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، بخاصة فيما يتعلق بوزع راصدين مدنيين وعسكريين، ومراكز إقليمية ممتازة لوزع عناصر عسكرية وشرطية في عمليات دعم السلام، وإنشاء قوة متكاملة دائمة في المستقبل في أفريقيا.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الجهود غير كافية. وكما أشار الأمين العام في تقريره المقدم مؤخرا لا تزال فجوة قائمة بين اللغة الخطابية عن الوقاية من الصراعات والواقع على الأرض. وإقرار مؤتمر القمة العالمي لمسؤولية الحماية يجب أن يترجم إلى إجراء دولي سريع لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد البشرية. وذلك يجب القيام به بتحسين قدرة الدول نفسها على التدخل وببذل جهود دولية أكثر سرعة.

ونحث مجلس الأمن على مواصلة إدماج المواضيع الجامعة في عمله - بخاصة فيما يتعلق بأسباب رئيسية للصراعات من قبيل انتشار الأسلحة الخفيفة واستغلال الموارد الطبيعية والمساواة بين الجنسين وانتهاكات حقوق الإنسان والتحديات الماثلة في حماية المدنيين.

ونشجع أيضا الأمين العام على الرجوع على نحو أكثر تواترا إلى مهام تقديم التقارير الممنوحة لها بمقتضى القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، وأيضا على إخبار مجلس الأمن بالحالات الباعثة على القلق المتزايد التي يمكن أن تستفيد من اهتمام المجلس.

(تكلم بالانكليزية)

ونثني على الأمين العام على تقديمه مؤخرا وفي الوقت المناسب لتقرير عن الحالة في الصومال، ونشجع المجلس على أن يعطي اهتمامه المركز لهذه الحالة المتدهورة. وكندا يصيبها بالغ القلق من جراء الحالة في الصومال، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف الصحافيين، وقدمت مساعدة إنسانية كبيرة على ضوء هذه الحالة.

وحينما يعمل المجتمع الدولي معا يمكن إنجاز الكثير. وتماسك مجلس الأمن حيوي لإخماد الصراع في السودان. وتأييد المجلس القوي لاتفاق السلام الشامل وإيفاده بسرعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان ساعدا في النهاية على إنهاء إحدى أطول الحروب الأهلية في أفريقيا.

وفيما يتعلق بدارفور فإن إقرار المجلس الإجماعي للقرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) - الترخيص بالبعثة الهجين - "يفتح فصلا جديدا"، بعبارة الأمين العام. هذا التطور الرئيسي حسن فعلا الجو لعملية السلام التي يقودها المبعوثون الخاصون التابعون للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

بيد أننا نؤكد على أن استمرار مشاركة المجتمع الدولي حيوي في دارفور وفي تنفيذ اتفاق السلام الشامل. منذ اتخاذ القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) ما فتئت كندا مساهمة رئيسية في بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، إذ قدمت ٢٨٦ مليون دولار لتوفير النقل البري والسيارات المدرعة والمستشارين الفنيين. وكندا استجابت أيضا للنداء العاجل من المجلس بمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي حتى يمكن وزع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وأوغندا مثال حصل مؤخرا على التعاون الدولي تحت قيادة الأمم المتحدة لتقليل حدة الصراع والوقاية منه. وتعمل كندا عن كثب مع الأمم المتحدة وجهات شريكة

أخرى في شمال أوغندا، إذ تقدم الدعم لمحادثات جوبا للسلام.

ومؤتمر قمة نيروبي والتوقيع على اتفاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى كانا أيضا تتويجا لبناء الثقة والمفاوضات التي دامت ما ينيف عن ثلاث سنوات، بخاصة بين ١١ بلدا رئيسيا في المنطقة. بيد أن التنفيذ يبقى محفوفا بالمخاطر، من جراء المسألة غير المحلولة، مسألة القوات المسلحة الباقية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذلك يتطلب الاهتمام الدولي المستمر والحضور العسكري الدولي المستمر. وفي هذا الصدد، ستواصل كندا دعم تنفيذ عملية المؤتمر وذلك من خلال مشاركتنا في رئاسة فريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى.

وأخيرا، نود أن نؤكد دعمنا للجماعة الإنمائية للجنوب أفريقي من أجل التصدي للأزمة المتنامية في زمبابوي. وبالنظر إلى ما قد يترتب على الأزمة الاقتصادية وأزمة نظام الحكم في زمبابوي من آثار تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، ترى كندا أن الأمر يقتضي تكثيف الدبلوماسية الإقليمية بصورة عاجلة. ونحث مجلس الأمن أيضا على أن ينظر في مسألة تقديم إحاطات إعلامية بصورة منتظمة بشأن هذه الحالة الآخذة في التدهور على نحو مضطرد.

وفي الختام، نحث المجلس على أن يستخدم جميع أدوات بناء الثقة المتاحة له لكي يتصدى للصراعات الناشئة وذلك في مرحلة جد مبكرة من مراحل تطورها. وثمة حاجة ماسة إلى تنسيق الإجراءات المتخذة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، والأهم من ذلك تقديم الدعم الدولي لتلك الإجراءات في الوقت المناسب وبصورة ملائمة، من أجل استدامة السلام. ولا بد أن نقوم جميعا بأدوارنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية) أعطي الكلمة الآن لممثلة ناميبيا.

السيدة إيثيتي (ناميبيا) (تكلمة بالانكليزية): يتشاطر وفدي الرأي مع الوفود التي أدلت ببيانات قبلنا لنهنئكم يا سعادة الرئيس بتوليكم رئاسة المجلس وللثناء عليكم لأنكم رأيتم أن من المناسب، بالرغم من كثرة مشاغلكم، إدراج هذه المناقشة الهامة عن منع الصراعات وحلها في أفريقيا. ومن الجدير أن نثني أيضا وبنفس القدر على ورقة المفاهيم التي قدمتموها لنا في سياق الإعداد لهذه المناقشة بشأن منع الصراعات، والتي تعد حسب رأينا أساسا جيدا لمداولاتنا، التي نجريها اليوم هنا، ونتشاطر الكثير من الآراء المذكورة فيها.

ولا ريب في أن هذه المناقشة تتيح لنا فرصة كافية لكي نتبادل الآراء ونستنبط السبل بشأن أفضل الوسائل التي تمكننا من تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية من أجل التصدي للقضايا ذات الصلة بمنع الصراعات وحلها في أفريقيا.

إن هذه المناقشة جاءت في الوقت الملائم، حيث يتزايد، للأسف، عدد الصراعات في أفريقيا، يوما بعد يوم. وتسبب هذه الصراعات ما لا يحصى من المصاعب والبؤس والمعاناة للمواطنين العاديين. ويوجد في أفريقيا زهاء نصف عدد الصراعات المسلحة في العالم وزهاء ثلاثة أرباع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ويوجد في هذه اللحظة ما يزيد على ٦ ملايين مشرد في العالم، ويوجد منهم زهاء ٣ ملايين في أفريقيا.

وفي حين أننا ظللنا نوافق دائما على أنه ينبغي أن تقوم أفريقيا بدور رائد لتخفيف حدة العوامل العارضة التي تسبب الصراعات في القارة، نعلم كذلك أن المسؤولية الأساسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق هذا الجهاز، مجلس الأمن. وبمقدور المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي أن تؤدي دورا تكميليا وداعما لمساعدة

الأمم المتحدة. وبغية تحقيق هذه الغاية، نعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة حاليا لتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية بصدد تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وينبغي أن تكون هذه الجهود، التي يتعين أن تشمل، في جملة أمور أخرى، عمليات شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، ذات طبيعة طويلة الأجل ولا يكفي وقف المساعدة التي تقدم إلى البلدان التي تكتنفها الصراعات مباشرة وعلى الفور بعد انتهاء بعثات حفظ السلام دون مراعاة العوامل الأساسية التي ربما تسبب انتكاس البلد إلى الصراع ذاته – وهو اتجاه حدث من ذي قبل في كثير من بعثات الأمم المتحدة. والحكومات المنتخبة ديمقراطيا جديرة بالدعم والتعزيز لكي تؤسس نظمها القضائية، وتصلح قطاعات الأمن فيها ولضمان إدماج مقاتليها السابقين إدماجا تاما في النشاط الاجتماعي – الاقتصادي السائد في المجتمع.

وتكمن في صلب معظم الصراعات أوضاع التخلف وتهميش مجتمعات بكاملها أو قطاعات منها، لأن الإنسان الجوعان إنسان غضبان دائما. ولذلك غني عن البيان أنه ينبغي إحلال السلام الدائم وحل الصراعات من خلال التنمية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وتوزيع الموارد توزيعا منصفا على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، نأمل في أن تسد لجنة بناء السلام، إذا قدم لها الدعم المالي الكافي، الفجوة ببذل وتنسيق جهود بناء السلام والإعمار في البلدان الخارجة من الصراع.

وبما أن معظم الصراعات في أفريقيا تؤثر على بلدان كثيرة في المنطقة دون الإقليمية، ينبغي أن تتبع الجهود المبذولة لحلها نهجا إقليمية ودون إقليمية، لكي تعالج جملة أمور منها الأنشطة العابرة للحدود بصورة غير قانونية، بما في ذلك تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تشعل هذه الصراعات وتزيد من تفاقمها. ومما زاد الطين بلة توافر هذه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإخفاق الدول الأعضاء في الاتفاق في عام ٢٠٠٥ على صك دولي مُلزم قانونا يمكن الدول من تحديد وتعقب تلك الأسلحة في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وثمة أمل ضئيل في حل المشاكل العويصة والمميتة التي تقلق أفريقيا حينما تكون الأسلحة رخيصة ومتوافرة بسهولة ويسر.

وفي حين أننا نرحب بجميع المساعي المتبعة لحل الصراعات المسلحة، نود أن نؤكد على ضرورة زيادة الاستثمار لمنع نشوب الصراعات، التي نعتقد بفعالية تكاليفها لإنقاذ الأرواح والموارد. ومن الضروري أن نكافح من أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر يمكننا من اكتشاف الحالات ووقفها بسرعة قبل أن يبدأ الصراع الفعلي.

وفي الختام، ينبغي أن نكافح جميعا لكي يسود السلام وينبغي أن نتعلم في الوقت نفسه كيف ندير ونحل الصراعات بصورة أفضل، والأهم من ذلك، أن نحول دون اندلاع صراعات جديدة. وتقع علينا جميعا مسؤولية توفير الأمن بعضنا لبعض. إنها مسؤولية جميع الدول، وليست الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي فحسب. ولا يمكن أن نأمل في تحقيق الأمن والسلام الدائم في أفريقيا أو في أي مكان آخر في العالم ولا بالعمل لكي نجعل بعضنا بعضنا آمنين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين.

السيد آرغويو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إن منع الصراعات مسؤولية أساسية تقع على عاتق الأمم المتحدة. ولمجلس الأمن دور رئيسي في منع الصراعات والعمل على تسوية الصراعات التي لم يكن بالمستطاع تجنبها. وسؤالنا لأنفسنا في هذا المنتدى عما إذا كنا نعمل بما يكفي

للتصدي لهذه المسألة الخطيرة والمعقدة هو من أهم الواجبات، لأنه يتيح لنا الفرصة لكي نحسن فعالية إجراءاتنا. وفي هذا الصدد، أشكر وأهنئ الرئاسة الكونغولية لاقتراحها إجراء هذه المناقشة، التي ستضيف يقينا قيمة إلى تفكيرنا وأعمالنا.

وتتابع الأرجنتين هذا الموضوع باهتمام خاص، ولا سيما خلال السنتين الماضيتين، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن. وتمشيا مع هذه المسؤولية، شاركت الأرجنتين بصورة بناءة وبنشاط في المداولات والمناقشات ذات الصلة بمنع الصراعات المسلحة. وتمثل التزام الأرجنتين بإقرار وحفظ السلام، ولا سيما في أفريقيا، بشكل ملموس في مشاركتها حاليا في أربع بعثات لبناء السلام. وهكذا فإن مساهمتنا في هذه المناقشة نابعة من إحساسنا العميق بأننا ننجز التزامنا بقدر أكبر.

إن القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) يرمي إلى تعزيز فعالية دور مجلس الأمن فيما يتصل بمنع الصراعات المسلحة، ولا سيما في أفريقيا، من خلال إجراءات واسعة النطاق. وتنسيق هذه الإجراءات مع عمل الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عنصر رئيسي لوضع القرار موضع التنفيذ.

واقترح الأمين العام في تقريره المرحلي عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/60/891) إيجاد ثقافة لمنع نشوب الصراعات تستند إلى ثلاث قيم أو ثلاثة أبعاد تسفر عن تقييم واضح وقوي لقدرات الأمم المتحدة ومنظومتها في مجال منع نشوب الصراعات. وإضافة إلى ذلك، تتوطد أيضا ثقافة منع نشوب الصراعات بوصفها قيمة متشاطرة فيما بين الدول الأعضاء بدءا من مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وبغية تحقيق منع نشوب الصراعات على أي من هذه الجبهات الثلاث، ثمة حاجة إلى رؤية مشتركة وتنسيق وثيق بين الأطراف الفاعلة الرئيسية التي يعمل معا، كل طرف حسب قدراته في كل حالة. ولذلك اقترح الأمين العام منهجية تستند إلى ست فئات من فئات العمل تقتضي العمل المتسق الذي يضطلع به مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومختلف منظمات أسرة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وبالمثل، تحتاج الأمم المتحدة إلى الدعم لكي تضع رؤية استراتيجية لما يمكن أن تنجزه المنظمة ككل في مجال منع نشوب الصراعات، وهنا، يصبح بمستطاع الاتحاد الأفريقي، الذي يعمل بالنيابة عن الأمم المتحدة وهو مصدر له قيمته بسبب قربه من الصراعات وفهمه لها، أن يقوم بدور رئيسي في منع نشوب الصراعات. وبالمثل، يستطيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يسهم، من خلال تحليلاته، في تفهم سياق خطر الأزمات وتقييمها. وهذان الطرفان الرئيسيان يشكلان نظاما للإنذار المبكر ومصدرا للعمل من أجل منع نشوب الصراعات.

ومن الملائم أن نسأل أنفسنا عما إذا كان إعمال الفكر والعمل فيما بين أطراف فاعلة كثيرة لها قيمتها وبين مجلس الأمن يعد تفصيلا فعالا بصورة كافية لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من منع نشوب الصراعات.

إن أهم ما ترمي إليه هذه المناقشة يتمثل في إضفاء الطابع المؤسسي على أفضل علاقة ممكنة بين مجلس الأمن وجميع الكيانات المشاركة في منع نشوب الصراعات المسلحة. ونحن نعتقد أن إضفاء الطابع المؤسسي هذا لا بد أن يُوجّه نحو تحديد الأدوار، وإضفاء الطابع الرسمي على المهام وتصميم طرائق عمل – وبإيجاز، توحيد الموارد لمنع نشوب الصراعات على نحو يتسم بأكبر قدر من الفعالية.

وعلينا أن نتعلم من التجارب القيِّمة الناجمة عن قيام مجلس الأمن بإنشاء مكتبين متكاملين للأمم المتحدة في سيراليون وبوروندي. ونتطلع كذلك إلى تطوير عمل وحدة

دعم الوساطة التابعة للأمانة العامة ودور لجنة بناء السلام. والدروس المستفادة يجب تحويلها إلى اتفاقات وأساليب وبرامج تؤدي إلى إضفاء الطابع الرسمي على نموذج العمل هذا بغية نشره في بلدان ومناطق أخرى.

في غضون ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يحدد رؤيته المتعلقة بمنع الصراعات وتحويل نفسه عمليا إلى مركز للإنذار المبكر وإلى شبكة العمل لمنع الصراعات المسلحة. ويجب تحديد العلاقات والأعمال، كما يجب اختبارها وتحسينها.

ولا بد أن تقترن الرؤيا بالأنشطة، وتجنب الازدواجية في بذل الجهود أو فقدان الفعالية نظرا للافتقار إلى الوسائل أو الاتفاق على التفاصيل. ومن هذه الناحية، فإن الاتحاد الأفريقي، بوصفه طرفا مركزيا ووثيق الصلة، لا يحتاج فحسب إلى التأكد من الحصول على الموارد المالية اللازمة لعمله في منع الصراع، وإنما أيضا إلى الموارد المؤسسية والمعلومات والإجراءات الموحدة للإنذار المبكر ومنع الصراعات المسلحة. ويجب على هذا المجلس أن يضع هذه الموارد باعتبارها جوهر شبكة منع الصراعات.

إن هذه المناقشة ستتيح لنا تحديد أوجه الضعف وأوجه القوة لمجلس الأمن حيال مسألة منع الصراع المسلح. وكل تحسين يتم التوصل إليه على هذا المستوى سيكون له أثر مضاعف في الشبكة. وعلينا أن نتبع المسار الصحيح بغية توجيه جميع الموارد المتاحة صوب تحقيق هدف منع الصراعات المسلحة. وهذا عمل مشترك وتحد صعب، ولكن الفرصة قيِّمة لنكون أكثر فعالية في الاضطلاع بإحدى المسؤوليات الأساسية للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ما زال لدينا عدد من المتكلمين المدرجة أسماؤهم في القائمة لهذه الجلسة. وبالاتفاق مع أعضاء المجلس، أقترح تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.